إيضاح المبهم لمعاني السلم

شرح على متن السلم المنورق في علم المنطق

للعلامة الأخضري

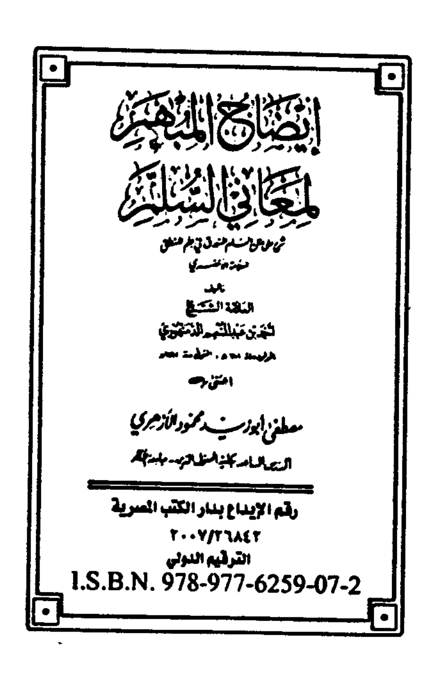
تأليف
العلامة الشيخ
أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري
المولود سنة ١١٠١ هـ ، المتوفى سنة ١١٩٢ هـ

اعتنى به
مصطفى أبو زيد محمود الأزهري
المدرس المساعد بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر



دار البصائر


إيضاح المبهم
لمعاني السلم



إيضاح المبهم لمعاني السلم

شرح على متن السلم المنورق في علم المنطق

تأليف

العلامة الشيخ

أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري

اعتنى به

مصطفى أبو زيد محمود الأزهري

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٠٠٧/٢٦٨٤٢
الترقيم الدولي
I.S.B.N. 978-977-6259-07-2

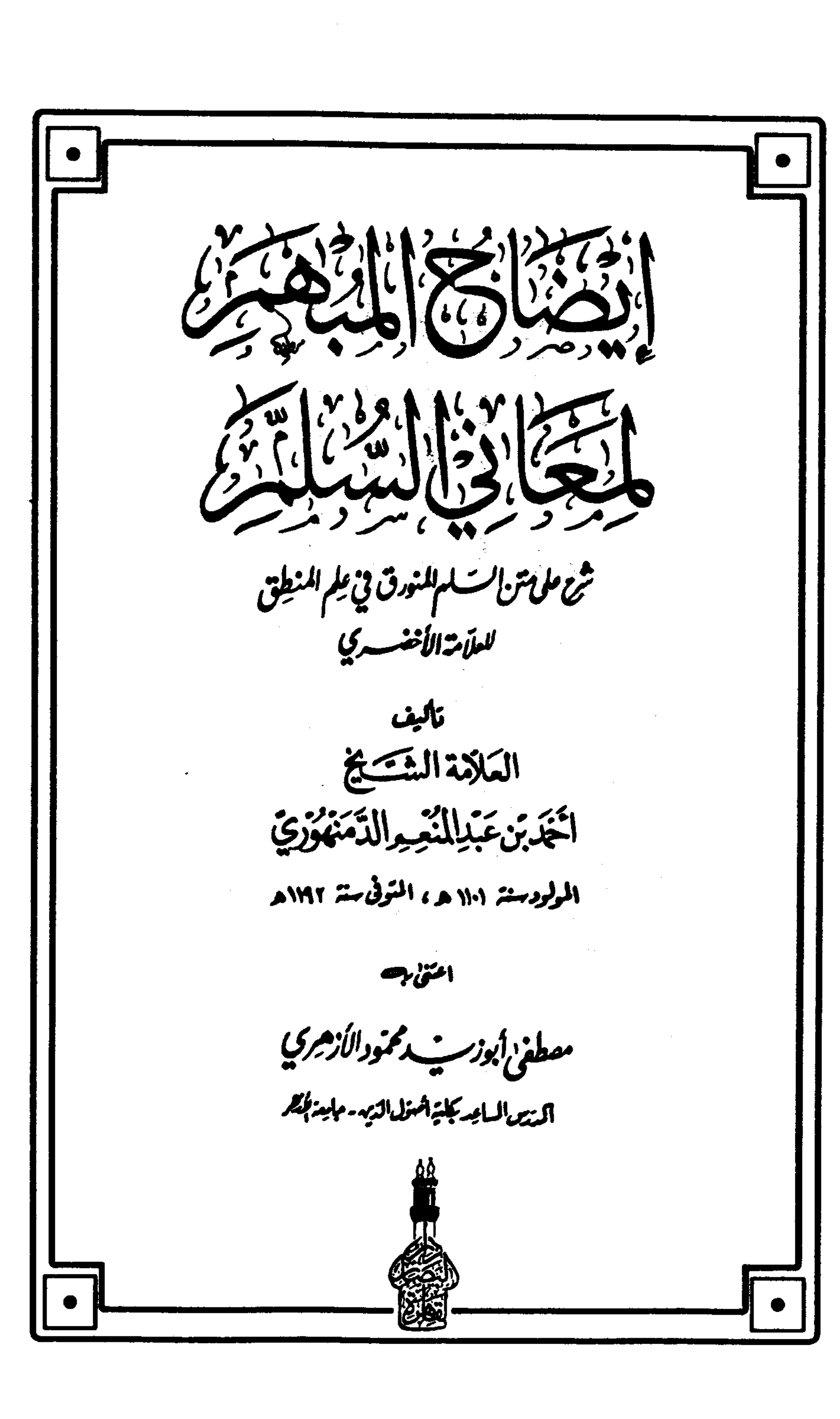


القاهرة . زهراء مدينة نصر.
محمول: ٠١٠٥٠٤٨٩٨٢-٠١٨٢٥٩١٠٩٤
مركز التوزيع/ ٢٢درب الأتراك خلف الجامع الأزهر.
محمول: ٠١٢١٣١٩٩٧٨-٠١٠٢٤٣٦٢٦٢

الطبعة الأولى
١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

المراجعات اللغوية
المكتب العلمي بدار البصائر

الإخراج الفني - الغلاف الخارجي
قسم التصميمات بدار البصائر



إيضاح المبهم لمعاني السلم

شرح على متن السلم المنورق في علم المنطق
للعلامة الأخضري

تأليف

العلامة الشيخ

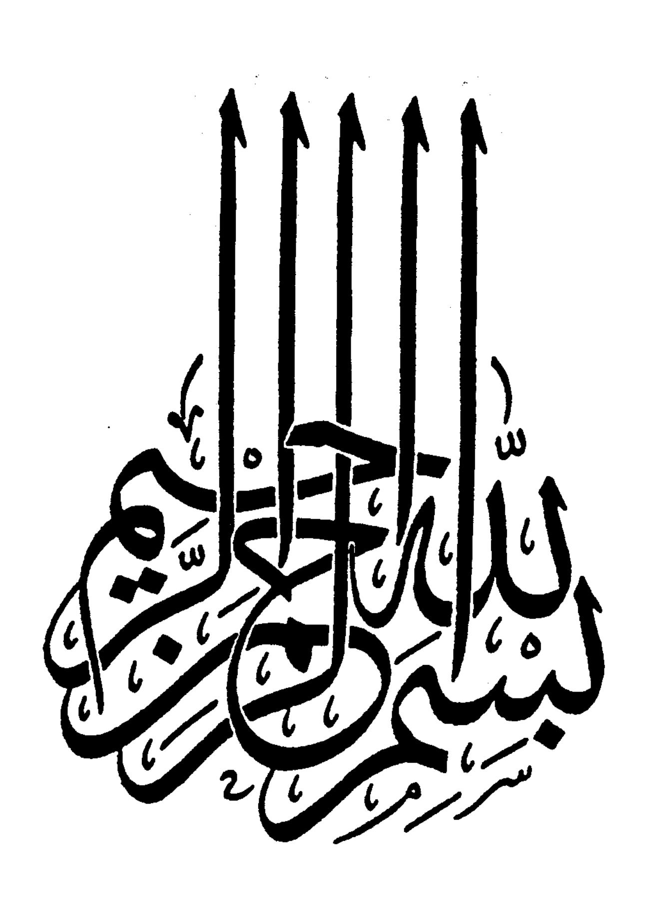
أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري

المولود سنة ١١٠١ هـ ، المتوفى سنة ١١٩٢ هـ

اعتنى به

مصطفى أبو زيد محمود الأزهري

المدرس المساعد بكلية أصول الدين - جامعة الأزهر


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

ثم أما بعد؛ فإنه من نعم الله تعالى التي أنعم بها على عباده نعمة العقل، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، وقال أيضًا: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٨].

وذم سبحانه وتعالى الكفار والمشركين وأعد لهم نار جهنم خالدين فيها، بل إنه سبحانه وتعالى اعتبرهم أضل من البهائم لتعطيلهم لهذه النعمة العظيمة، فقال سبحانه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

هذه النعمة العظيمة التي فضل الله تعالى بها الإنسان على الحيوان تحتاج إلى ما يعصمها عن الخطأ في تفكيرها، وهذا لا يتم إلا بتعلم علم المنطق الذي هو الآلة التي تعصم مراعاتُها العقلَ عن الخطأ في فكره.

ومن هذا المنطلق، وحرصًا على نشر العلم النافع، فقد توجه اختيارنا لمتن من

المتون الشهيرة التي دُرِّس في الأزهر الشريف منذ قرون طويلة، ألا وهو متن «السُّلَّم المُنوْرَق» للعلامة الأخضري، ووقع اختيارنا أيضًا على شرح العلامة الشيخ أحمد الدمنهوري عليه، الذي امتاز بسهولة العبارة ووضوحها، والبعد عن التطويل والتعقيد، لتيسير النفع به للمبتدئين في دراسة هذا الفن.

وقد قدَّمت هذا الشرح بترجمة للعلامة الشيخ أحمد الدمنهوري، مع إفراد المتن عن الشرح تيسيرًا لحفظه، ثم كان التوجه للاهتمام بالشرح بوضع علامات الترقيم التي تساعد على فهم النص، وعزو الآيات، وتخريج الأحاديث، وترجمة الأعلام.

والله أسأل أن ينفع به طلاب العلم، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يجنبنا الخطأ والزلل، إنه أكرم مسئول، وأعظم مأمول.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وَصَلِّ اللهُمَّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّم
كُلَّما ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الغَافِلُون

كتبه

مصطفى أبو زيد محمود

عفا الله تعالى عنه

طهطا: في رمضان سنة ١٤٢٨هـ

ترجمة العلامة الشيخ

أحمد الدمنهوري

اسمه ونسبه ولقبه

هو أبو العباس أحمد بن عبدالمنعم بن يوسف الشافعي، الحنفي، المالكي، الحنبلي - هكذا كان يكتب بخطه - شهاب الدين المصري الشهير بالدمنهوري.

كان رحمه الله تعالى يعرف بالمذاهبي لعلمه بالمذاهب الأربعة.

مولده ونشأته وشيوخه

ولد بمدينة دمنهور في سنة ألف ومائة وواحد [1]، وقَدِم الأزهر وهو صغير يتيم لم يكفله أحد، فاشتغل بالعلم وجال في تحصيله واجتهد في تكميله وأجازه علماء المذاهب الأربعة، وكانت له حافظة ومعرفة في فنون غريبة، وأفتى على المذاهب الأربعة، وتلقى العلم في الأزهر الشريف عن جملة من العلماء، منهم:

الشيخ العلامة أحمد بن غانم القاهري المالكي الشهير بالنفراوي،

---

(١) وجاء في «سلك الدرر» أن ميلاده كان في حدود التسعين وألف.

المتوفى سنة (١١٢٠ هـ)[١]، والشيخ منصور المنوفي، والشيخ عبدالجواد الميداني، والشيح علي الشنواني، والشيخ عبدالوهاب الشنواني، والشيخ عبدالرءوف البشبيشي، والشيخ عبدالدائم الأجهوري، والشيخ أبو العباس أحمد بن محمد بن داود الجزولي شهاب الدين الهشتوكي المتوفى سنة (١١٢٧ هـ)[٢]، والشيخ محمد بن عبدالله السجلماسي، والسيد محمد السلموني المالكي، والشيخ محمد بن عبدالعزيز الزيادي، الحنفي، والشهاب أحمد بن عوض المرداوي الحنبلي، رحمة الله تعالى عليهم أجمعين.

وكان عالمًا بالمذاهب الأربعة، أكثر من أهلها قراءة، وله اليد الطولى في سائر العلوم؛ منها: الكيمياء، والأوفاق، والهيئة، والحكمة، والطب، وله في كل علم منها تآليف عديدة.

وحج سنة (١١٧٧هـ) مع الركب المصري، وأتى رَئِيسُ مَكة وعلماؤها لزيارته، وعاد إلى مصر.

وكان أحد علماء مصر المكثرين من التصنيف في الفقه وغيره، وتولى رحمه

---

(١) انظر: «سلك الدرر» (١/ ١٤٨).

(٢) انظر: «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ١١٠٢).

الله تعالى مشيخة الجامع الأزهر بعد وفاة الشمس محمد الحفني رحمه الله.

مؤلفاته

قال التاودي[1]: «قيل: إن عدة تآليفه تقرب من تآليف السيوطي»، فمنها:

- إيضاح المبهم لمعاني السلم، في المنطق، وهو شرحنا هذا.
- حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون، في البلاغة.
- شرح على أوفاق قلب القرآن.
- نهاية التعريف بأقسام الحديث الضعيف، وهو شرح على أربعة أبيات من «ألفية» الحافظ العراقي في أقسام الحديث الضعيف.
- الفيض العميم في معنى القرآن العظيم.
- منتهى الإرادات في تحقيق الاستعارات.
- سبيل الرشاد إلى نفع العباد، مواعظ.
- الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني.

---

(١) هو شيخ الجماعة بفاس، العلامة المحدث، الصالح المعمر، إمام فقهاء المغرب، أبو عبدالله محمد التاودي ابن الطالب بن عليّ بن قاسم بن محمد الفاسي، المتوفى بفاس سنة (١٢٠٩هـ)، وقد جاوز التسعين. انظر: «فهرس الفهارس» (١/ ٢٥٦).

- عين الحياة في استنباط المياه.
- القول الصريح في علم التشريح.
- منهج السلوك في نصيحة الملوك.
- القول المفيد في درة التوحيد.
- إيضاح المشكلات من متن الاستعارات.
- إرشاد الماهر إلى كنز الجواهر، في علم الحروف والأسماء.
- طريق الاهتداء بأحكام الإمامة والاقتداء، على مذهب أبي حنيفة.
- خلاصة الكلام على وقف حمزة وهشام.
- له ثبت جمع فيه إجازات شيوخه له، سماه: «اللطائف النورية في الأسانيد الدمنهورية».

وله غير ذلك من التآليف، وبالجملة فهو نسيج وحده في هذه الأعصار.

تلاميذه

تتلمذ على يد الشيخ جمهرة كبيرة من العلماء، أفادوا جميعًا من علمه ونهلوا من معينه، منهم:

الشيخ أبو البهاء إبراهيم بن عبدالله الميداني الدمشقي الشافعي الفقيه الواعظ، رحل إلى مصر وجاور بأزهرها، وأخذ عن الشهاب أحمد بن

عبدالمنعم الدمنهوري وغيره، توفي بدمشق سنة (١١٨٨هـ) [١].

والعلامة الكبير والفهامة الشهير إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم الحنفي الحلبي، آية الله الكبرى في العلوم العقلية والنقلية، أخذ عن الشهاب أحمد بن عبدالمنعم الدمنهوري، وغيره، توفي رحمه الله تعالى سنة (١١٩٠ هـ) [٢].

والشيخ العالم الفاضل أبو الفتح بن محمد بن خليل بن عبدالغني الشافعي العجلوني الأصل الدمشقي المولد المتقن المحقق، اشتغل بالطلب على جماعة منهم: الشيخ إسماعيل العجلوني، والشيخ أحمد الدمنهوري، وغيرهما، وكانت وفاته سنة (١١٩٣ هـ) [٣].

والعلامة محمد بن علي الشنواني، أحد كبار علماء الأزهر وشيوخه، روى عن أحمد الدمنهوري وغيره، توفي سنة (١٢٣٣ هـ) [٤].

والعلامة المؤرخ عبدالرحمن بن حسن الجبرتي، صاحب كتاب

---

(١) انظر: «سلك الدرر» (١/ ١١).

(٢) انظر: «سلك الدرر» (١/ ٣٧).

(٣) انظر: «سلك الدرر» (١/ ٦٥).

(٤) انظر: «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٧٨).

«عجائب الآثار في التراجم والأخبار».

والعلامة الصالح محمود بن أحمد بن محمد المرعشي الحلبي، المتوفى سنة (١٢٠١هـ)، أخذ الفقه الحنفي عن الشهاب أحمد الدمنهوري المذاهبي[١].

ثناء العلماء عليه

قال عنه العلامة أبو الفضل المرادي مفتي دمشق، صاحب «سالك الدرر»: الشيخ الإمام العلامة الأوحد، آية الله الكبرى في العلوم والعرفان، المفنن في جميع العلوم معقولًا ومنقولًا.

وقال المؤرخ الكبير عبدالرحمن الجبرتي، صاحب «عجائب الآثار»: الشيخ الإمام العلامة المتفنن، أوحد الزمان وفريد الأوان، ... هابته الأمراء، لكونه كان قوَّالًا للحق، أمّارًا بالمعروف، سمحًا بما عنده من الدنيا، وقصدته الملوك من الأطراف، وهادته بهدايا فاخرة، وسائر ولاة مصر من طرف الدولة كانوا يحترمونه، وكان شهير الصيت عظيم الهيبة منجمعًا عن المجالس والجمعيات.

وقال عنه الشيخ التاودي في «فهرسته»: «بحر لا ساحل له، وشيخ ما لقيت مثله».

---

(١) انظر: «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦١).

وقال فيه الحوات[1] «أعْلَمُ أهل عصره بالديار المصرية في جميع الفنون النقلية والعقلية».

وقال عنه الحافظ الزبيدي في «ألفية السند»:

إِمَامُ أَهْلِ العَصْرِ فِي الْـمَعَارِفِ عَلَّامَةُ الوَقْتِ مُجِيْرُ الْـخَائِفِ
نِيطَتْ بِهِ رَغْبَةُ كُلِّ رَاغِبِ فِي فَهْمِ فِقْهِ سَائِرِ الْـمَذَاهِبِ
وَكَمْ لَـهُ مِنْ كُتُبٍ مُؤَلَّفَه فِي كُلِّ فَنٍّ قَدْ غَلَتْ مُشَرَّفَه

قال في شرحها: «كان يكتب تحت اسمه بعد الشافعي: الحنفي المالكي الحنبلي، استجاز بذلك من شيوخه».

وفاته

وكانت وفاته رحمه الله تعالى ورضي عنه بمسكنه ببولاق سنة اثنين وتسعين ومائة وألف من هجرة النبي الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وصُلِّي عليه بالجامع الأزهر بمشهد حافل جدًّا، ودفن بالبستان.

---

(١) هو النسابة الأديب المؤرخ؛ أبو الربيع سليمان بن محمد بن عبدالله الحوات، الفاسي. انظر: «فهرس الفهارس» (١/ ٤٦٠).

مصادر ترجمته رحمه الله تعالى:

- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي (١/ ١١٧).
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي (١/ ٥٢٥)
- فهرس الفهارس، للشيخ عبدالحي الكتاني (١/ ٤٠٤، ٤٠٥).
- الأعلام، للزركلي (١/ ١٦٤).
- معجم المؤلفين، لكحالة (١/ ٣٠٣).

متن

السُّلَّمِ المُنَوْرَقِ فِي عِلْمِ المَنْطِقِ

للعلامة الأخضري[1]

مُقَدِّمة

١. الْـحَمْـدُ لله الَّـذي قَـدْ أَخْـرَجَا نَتائِجَ الفِكْـرِ لأَرْبـابِ الحِجَا

٢. وَحَـطَّ عَـنْهُمْ مِـنْ سَـماءِ العَـقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحابِ الْـجَهْلِ

٣. حَتَّى بَـدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْـمَعْرِفهْ رَأَوْا مُخَدَّراتِـها مُنْكَـشِـفَهْ

٤. نَحْمَـدُهُ جَـلَّ عَـلى الإِنْعـامِ بِنِعْـمَةِ الإِيمـانِ وَالإِسْـلامِ

٥. مَنْ خَصَّـنَا بِخَـيْرِ مَنْ قَدْ أُرْسَـلا وَخَيْرِ مَـنْ حَازَ الْـمَقامَاتِ العُلا

---

(١) الأخضري: هو الإمام العلامة عبدالرحمن بن محمد الأخضري المغربي المالكي، ولد سنة (٩١٨ هـ)، من تصانيفه: متن «السلم» أرجوزة في المنطق، وهو الذي بين أيدينا، وشرحه، و«الجوهر المكنون» نظم في البيان والمعاني والبديع، أوجز فيه «التلخيص» للخطيب القزويني وشرحه، و«الدرة البيضاء» في علمي الفرائض والحساب، نظم وشرحه، ومختصر في العادات، ويسمى: «مختصر» الأخضري على مذهب مالك، توفي رحمه الله تعالى رحمة واسعة (٩٨٣ هـ)، انظر ترجمته في: «الأعلام» (٣/ ٣٣١)، و«معجم المؤلفين» (٥/ ١٨٧، ١٨٨)

٦ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفى العربيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفى

٧ صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مَا دامَ الْحِجا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمعانِي لُجَجا

٨. وآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاهْتِدا

٩. وَبَعْدُ فَالْمَنْطِقُ لِلْجَنَانِ نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

١٠. فَيَعْصِمُ الأفكارَ عَنْ غَيِّ الْخَطَا وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

١١. فَهاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدَا تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدَا

١٢. سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ الْمُنَوْرَقِ يُرْقَى بِهِ سَماءُ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

١٣. وَاللَّهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

١٤. وَأَنْ يَكُونَ نافِعًا لِلْمُبْتَدِي بِهِ إِلى الْمُطَوَّلاَتِ يَهْتَدِي

فَصْلٌ في جَوازِ الاشْتِغَالِ بِهِ

١٥. وَالْخُلْفُ فِي جَوازِ الاشْتِغالِ بِهِ عَلَى ثَلاثَةٍ أَقْوَالِ

١٦. فَابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَاوِي حَرَّمَا وَقَالَ قَوْمٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَا

١٧. وَالقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحَهْ جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَرِيحَهْ

١٨. مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتَابِ لِيَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصَّوَابِ

أَنواعُ العِلْمِ الحَادِثِ

١٩. إِدْراكُ مُفْـرَدٍ تَـصَـوُّرًا عُـلِمْ ... وَدَرْكُ نِـسْبَةٍ بِتَـصْـدِيقٍ وُسِـمْ

٢٠. وَقُــدِّمَ الأَوَّلُ عِنْـدَ الوَضْـعِ ... لأَنَّـــهُ مُقَــدَّمٌ بِالطَّـبْعِ

٢١. وَالنَّـظَرِيْ مـا احْتـاجَ لِلتَّـأَمُّلِ ... وَعَكْسُهُ هُـوَ الضَّرُورِيُّ الْـجَلِي

٢٢. وَمـا بِـهِ إِلَـى تَـصَـوُّرٍ وُصِـلْ ... يُدْعَى بِقَـوْلٍ شَـارِحٍ فَلْتَبْتَهِـلْ

٢٣. وَمَــا لِتَـصْـدِيقٍ بِــهِ تُــوُصِّلَا ... بِحُـجَّةٍ يُعْـرَفُ عِنْـدَ الـعُـقَلَا

أنوَاعُ الدَّلالةِ الوَضْعِيَّةِ

٢٤. دَلَالَةُ اللَّفْـظِ عَـلى مَـا وَافَقَـهْ ... يَدْعُـونَـهَا دَلالَــةَ الْـمُـطابَقَـهْ

٢٥. وَجُزْئِــهِ تَـضَـمُّـنًا وَمـا لَــزِمْ ... فَهْـوَ الْتِـزامٌ إِنْ بِعَقْـلٍ الْتُــزِمْ

فَصْلٌ في مباحِثِ الأَلْفاظِ

٢٦. مُسْتَعْمَلُ الأَلْفَاظِ حَيْثُ يُـوجَدُ ... إِمَّــا مُرَكَّـــبٌ وَإِمَّـــا مُفْــرَدُ

٢٧. فَـأَوَّلٌ مــا دَلَّ جُــزْؤُهُ عَــلَى ... جُزْءِ مَعْـنَاهُ بِعَكْـسِ مَـا تَـلَا

٢٨. وَهْوَ عَـلى قِسْمَيْنِ أَعْني الْـمُفْرَدَا ... كُـلِّيٌّ اَوْ جُـزْئِيٌّ حَيْـثُ وُجِـدَا

٢٩. فَمُفْــهِمُ اشْـــتِرَاكِ الكُــلِّيُّ ... كَـأَسَــدٍ وَعَكْـسُـهُ الْــجُزْئِيُّ

٣٠ وأَوَّلا لِلذَّاتِ إنْ فيها اندرجْ فانسِبْهُ أَوْ لعارضٍ إذا خَرجْ

٣١ وَالكُلِّيَّاتُ خَمسةٌ دُونَ انتِقاضْ جِنسٌ وفصلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وخاصْ

٣٢ وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ بِلا شَطَطْ جِنسٌ قريبٌ أَوْ بعيدٌ أَوْ وَسَطْ

فَصْلٌ في بَيانِ نِسْبَةِ الأَلْفاظِ لِلْمَعاني

٣٣. وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلا نُقْصَانِ

٣٤. تواطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ وَالاشْتِراكُ عَكْسُهُ التَّرادُفُ

٣٥. وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ

٣٦. أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلا وَعَكْسُهُ دُعَا وَفي التَّسَاوِي فَالْتِماسٌ وَقَعَا

فَصْلٌ في بَيانِ الكُلِّ والكُلِّيَّةِ وَالجُزْءِ وَالجُزْئِيَّةِ

٣٧. الكُلُّ حُكْمُنا عَلى الْمَجْمُوعِ كَكُلُّ ذاكَ لَيْسَ ذا وُقُوعِ

٣٨. وَحَيْثُما لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

٣٩. وَالْحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الْجُزْئِيَّةْ وَالْجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّةْ

فَصْلٌ في الْمُعَرِّفاتِ

٤٠. مُعَرِّفٌ إِلى ثَلاثَةٍ قُسِمْ حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

٤١. فَالْحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخَاصَّةٍ مَعَا

٤٢. وَناقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا جِنْسٍ بَعيدٍ لا قَرِيبٍ وَقَعَا

٤٣. وَناقِصُ الرَّسْمِ بِخَاصَّةٍ فَقَطْ أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

٤٤. وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

٤٥. وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرى مُطَّرِدَا مُنْعَكِسًا وَظاهِرًا لا أَبْعَدَا

٤٦. وَلا مُساوِيًا وَلا تَجَوُّزَا بِلَا قَرِينَةٍ بِها تُحُرِّزَا

٤٧. وَلا بِمَا يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلا مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلَا

٤٨. وَعِنْدَهُم مِنْ جُمْلَةِ المَرْدُودِ أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكامُ في الحُدُودِ

٤٩. وَلا يَجُوزُ في الحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ وَجَائِزٌ في الرَّسْمِ فَادْرِ ما رَوَوْا

بَابٌ في القَضايا وَأَحْكَامِها

٥٠. ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذاتِهِ جَرَى بَيْنَهُمُ قَضِيَّةً وَخَبَرَا

٥١. ثُمَّ القَضَايا عِنْدَهُم قِسْمانِ شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِي

٥٢. كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

٥٣. وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرَى

٥٤. إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلَا شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهِهِ جَلَا

٥٥. وَكُلُّها مُوجَبَةٌ وَسالِبَهْ فَهْيَ إِذًا إِلى الثَّمانِ آيِبَهْ

٥٦. والأَوَّلُ الْمَوضُوعُ في الْحَمْلِيَّهْ والآخِرُ الْمَحْمُولُ بِالسَّوِيَّه

٥٧. وَإِنْ عَلَى التَّعْليقِ فيها قَدْ حُكِمْ فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ

٥٨. أَيْضًا إِلى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ وَمِثْلُها شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ

٥٩. جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي أَمَّا بَيَانُ ذاتِ الاتِّصَالِ

٦٠. مَا أَوْجَبَتْ تَلازُمَ الْجُزْأَيْنِ وَذاتُ الانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ

٦١. مَا أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُما أَقْسَامُها ثَلاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا

٦٢. مانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا وَهْوَ الْحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

فَصْلٌ فِي التَّنَاقُضِ

٦٣. تَنَاقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ كَيْفٍ وَصِدْقُ واحِدٍ أَمْرٌ قُفِي

٦٤. فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُهَا بِالكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

٦٥. وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِها الْمَذْكُورِ

٦٦. فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

٦٧. وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُهَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

فَصْلٌ فِي العَكْسِ الـمُسْتَوِي

٦٨. العَكْسُ قَـلْبُ جُزأَيِ القَضِـيَّهْ مَعَ بَـقَاءِ الـصِّـدْقِ وَالكَيْـفِيَّهْ

٦٩. وَالكَمِّ إِلَّا الـمُوجَبَ الكُـلِّـيَّـهْ فَعَوَّضُـوها المُوجَـبَ الجُزْئِيَّـهْ

٧٠. وَالعَكْسُ لازِمٌ لِغَـيْرِ مَا وُجِدْ بِهِ اجْـتِمَاعُ الخِسَّـتَيْنِ فَاقْتَـصِدْ

٧١. وَمِثْلُها الـمُهْـمَلَةُ السَّـلْبِيَّهْ لأَنَّـهَا فِـي قُـوَّةِ الجُزْئِيَّـهْ

٧٢. وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّـبٍ بِالطَّـبْعِ وَلَيْسَ فـي مُرَتَّـبٍ بِـالوَضْـعِ

بابٌ في القِيَاسِ

٧٣. إِنَّ القِيـاسَ مِنْ قَضَـايا صُوِّرَا مُسْـتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَـوْلًا آخَـرَا

٧٤. ثُـمَّ القِيَاسُ عِنْـدَهُمْ قِسْـمَانِ فَمِنْـهُ مَـا يُدْعَـى بِالاقْتِـرانِي

٧٥. وَهْـوَ الَّذي دَلَّ عـلى النَّتيـجَةِ بِقُـوَّةٍ وَاخْتَـصَّ بالـحَمْلِيَّـةِ

٧٦. فَـإِنْ تُـرِدْ تَرْكِيـبَهُ فَرَكِّـبَا مُـقَـدِّمَـاتِهِ عَـلَى مَـا وَجَـبَا

٧٧. وَرَتِّـبِ الـمُقَـدِّماتِ وَانْـظُرَا صَحِيحَهَا مِـنْ فَاسِـدٍ مُخْتَـبِـرَا

٧٨. فَــإِنَّ لازِمَ الـمُـقَـدِّمـاتِ بِحَسَـبِ الـمُـقَـدِّمـاتِ آتِ

٧٩. وَما مِنَ الـمُـقَدِّماتِ صُغْرَى فَيَجِـبُ انْدِراجُـها فِي الكُـبرى

٨٠. وَذاتُ حَـدٍّ أَصْـغَرٍ صُـغْرَاهُما وَذاتُ حَـدٍّ أَكْـبَـرٍ كُبْراهُـمَا

٨١. وَأَصْغَرٌ فَذاكَ ذُو انْدِراجِ وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتَاجِ

فَصْلٌ فِي الأَشْكالِ

٨٢. الشَّكْلُ عِنْدَ هؤُلاءِ النَّاسِ يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ

٨٣. مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوارُ إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ

٨٤. وَلِلْمُقَدِّماتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الْحَدِّ الوَسَطْ

٨٥. حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى

٨٦. وَحَمْلُهُ فِي الكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ وَوَضْعُهُ فِي الكُلِّ ثَالِثًا أُلِفْ

٨٧. وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ وَهْيَ عَلى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ

٨٨. فَحَيْثُ عَنْ هذا النِّظَامِ يُعْدَلُ فَفَاسِدُ النِّظَامِ أَمَّا الأَوَّلُ

٨٩. فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ

٩٠. وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الكَيْفِ مَعْ كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ

٩١. وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا

٩٢. وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الخِسَّتَيْنْ إِلَّا بِصُورَةٍ فَفِيها يَسْتَبِينْ

٩٣. صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

٩٤. فَمُنْتِجٌ لأَوَّلٍ أَرْبَعَةٌ كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةٌ

٩٥. وَرَابِـعٌ بِخَمْـسَةٍ قَـدْ أَنْتَـجَا وَغَـيْرُ مَـا ذَكَرْتُـهُ لَـن يُنْـتِجَا

٩٦. وَتَـتْـبَعُ النَّـتِيجَةُ الأَخَسَّ مِـنْ تِلْكَ الْمُقَـدِّماتِ هكَـذا زُكِـنْ

٩٧. وَهــذِهِ الأَشْــكَالُ بِالْحَـمْلِيِّ مُخْـتَـصَّـةٌ وَلَيْـسَ بِالـشَّـرْطِيِّ

٩٨. وَالْحَـذْفُ فِي بَعْضِ الْمُقَـدِّماتِ أَوِ النَّتِيــجَةِ لِعِلْـمٍ آتِ

٩٩. وَتَنْـتَهِي إِلَـى ضَرُورَةٍ لِـمَا مِـنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْـسُلٍ قَـدْ لَزِمَـا

فَصْلٌ فِي الاسْتِثْنَائِي

١٠٠. وَمِنْـهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِي يُعْـرَفُ بِالـشَّـرْطِ بِـلا امْـتِرَاءِ

١٠١. وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَـلَى النَّتِـيْجَةِ أَوْ ضِـدِّهَا بِالفِعْـلِ لا بِالقُـوَّةِ

١٠٢. فَإِنْ يَكُ الشَّـرْطِيُّ ذَا اتِّصَـالِ أَنْتَجَ وَضْـعُ ذَاكَ وَضْـعَ التَّـالِي

١٠٣. وَرَفْـعُ تَـالٍ رَفْـعَ أَوَّلٍ وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْـسِهِـمَا لِـمَا انْجَـلَى

١٠٤. وَإِنْ يَكُـنْ مُنْفَصِلًا فَوَضْـعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْـعَ ذَاكَ وَالعَكْـسُ كَـذَا

١٠٥. وَذَاكَ فِيْ الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُـنْ مَانِـعَ جَمْـعٍ فَبِوَضْـعِ ذَا زُكِـنْ

١٠٦. رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْـسٍ وَإِذَا مَانِـعَ رَفْـعٍ كَانَ فَهْـوَ عَكْـسُ ذَا

لَوَاحِقُ القِياسِ

١٠٧. وَمِنْـهُ مَـا يَدْعُـونَهُ مُرَكَّـبَا   لِكَـوْنِهِ مِـنْ حُجَجٍ قَـدْ رُكِّـبَـا

١٠٨. فَرَكِّـبَنْهُ إِنْ تُـرِدْ أَنْ تَعْلَمَـهْ   وَاقْلِـبْ نَـتِـيْجَةً بِـهِ مُقَـدِّمَهْ

١٠٩. يَلْـزَمُ مِنْ تَرْكِيـبِـهَا بِـأُخْرَى   نَـتِـيْجَـةٌ إِلَـى هَلُـمَّ جَـرَّا

١١٠. مُتَّصِلُ النَّتَـائِجِ الَّـذِي حَـوَى   يَكُـونُ أَوْ مَفْـصُولُـهَا كُـلٌّ سَـوَا

١١١. وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْـتُدِلْ   فَذَا بِالاسْـتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُـقِلْ

١١٢. وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسُ الْـمَنْطِقِيْ   وَهْـوَ الَّـذِيْ قَدَّمْتُـهُ فَحَقِّـقِ

١١٣. وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ   لِجَـامِعٍ فَـذَاكَ تَمْثِـيلٌ جُعِـلْ

١١٤. وَلا يُفِيـدُ القَـطْعَ بِالدَّلِيْـلِ   قِيَـاسُ الاسْـتِقْرَاءِ وَالتَّمْـثِيْلِ

أَقْسَامُ الْـحُجَّةِ

١١٥. وَحُجَّـةٌ نَقْلِيَّـةٌ عَقْلِيَّـهْ   أَقْـسَامُ هَـذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّـهْ

١١٦. خَطَابَـةٌ شِعْـرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ   وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْـتَ الأَمَـلْ

١١٧. أَجَـلُّهَا الْـبُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِـنْ   مُقَدِّمَـاتٍ بِاليَقِـيْنِ تَـقْـتَرِنْ

١١٨. مِـنْ أَوَّلِيَّـاتٍ مُـشَاهَدَاتِ   مُـجَـرَّبَـاتٍ مُتَـوَاتِـرَاتِ

١١٩. وَحَدَسِيَّـاتٍ وَمَحْـسُوسَاتِ   فَتِلْـكَ جُمْلَـةُ اليَقِيْـنِيَّـاتِ

١٢٠. وَفِي دَلالَـةِ الْـمُـقَدِّمَـاتِ   عَلَـى النَّتِيْجَـةِ خِـلافٌ آتِ

١٢١. عَقْلِيٌّ أَوْ عَـادِيٌّ أَوْ تَـوَلُّدُ   أَوْ وَاجِـبٌ وَالأَوَّلُ الْـمُـؤَيَّـدُ

خَاتِمَـةٌ

١٢٢. وَخَطَـأُ الْـبُرْهَانِ حَيْثُ وُجِـدَا   فِي مَـادَّةٍ أَوْ صُـورَةٍ فَالْـمُبْتَـدَا

١٢٣. فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا   تَبَـايُنٍ مِثْـلَ الرَّدِيْـفِ مَأْخَـذَا

١٢٤. وَفِي الْـمَعَانِي لالْتِبَاسِ الكَـاذِبَهْ   بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ الْـمُخَاطَبَـهْ

١٢٥. كَمِثْلِ جَعْلِ العَرَضِيِّ كَالـذَّاتِي   أَوْ نَـاتِجٍ إِحْـدَى الْـمُقَدِّمَـاتِ

١٢٦. وَالْـحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ   وَجَعْلِ كَالقَطْعِيِّ غَيْرِ القَطْعِـي

١٢٧. وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ   وَتَـرْكِ شَرْطِ النَّتْـجِ مِـنْ إِكْمَالِـهِ

١٢٨. هَـذَا تَمَامُ الغَـرَضِ الْـمَقْصُودِ   مِنْ أُمَّـهَاتِ الْـمَنْطِقِ الْـمَحْمُودِ

١٢٩. قَدِ انْتَـهَى بِحَمْـدِ رَبِّ الفَلَـقِ   مَا رُمْتُـهُ مِنْ فَنِّ عِلْـمِ الْـمَنْطِقِ

١٣٠. نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيْلُ الْـمُفْتَـقِرْ   لِرَحْمَةِ الْـمَوْلَى العَظِيْمِ الْـمُقْتَـدِرْ

١٣١. الأَخْـضَرِيُّ عَـابِـدُ الرَّحْمَـنِ   الْـمُـرْتَجِي مِـنْ رَبِّـهِ الْـمَنَّـانِ

١٣٢. مَغْـفِرَةً تُحِيْـطُ بِـالذُّنُـوبِ   وَتَكْـشِفُ الغِـطَا عَـنِ القُـلُوبِ

١٣٣. وَأَنْ يُثِيْبَـنَا بِجَنَّـةِ العُـلَا   فَـإِنَّـهُ أَكْـرَمُ مَـنْ تَفَـضَّلَا

١٣٤ وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحَا	وَكُنْ لإِصْلاحِ الفَسَادِ نَاصِحَا
١٣٥ وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ	وَإِنْ بِدِيْهَةً فَلا تُبَدِّلِ
١٣٦ إِذْ قِيْلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا	لأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا
١٣٧. وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ	العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ
١٣٨. وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَهْ	مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ
١٣٩. لا سِيَّمَا فِيْ عَاشِرِ القُرُونِ	ذِيْ الْجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ
١٤٠. وَكَانَ فِيْ أَوَائِلِ الْمُحَرَّمِ	تَأْلِيْفُ هَذَا الرَّجَزِ الْمُنَظَّمِ
١٤١ مِنْ سَنَةِ إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنَ	مِنْ بَعْدِ تِسْعَةٍ مِنَ الْمِئِيْنَ
١٤٢. ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ سَرْمَدَا	عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَدَى
١٤٣. وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الثِّقَاتِ	السَّالِكِيْنَ سُبُلَ النَّجَاةِ
١٤٤. مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أَبْرُجَا	وَطَلَعَ البَدْرُ الْمُنِيْرُ فِيْ الدُّجَى

تم متن السلم المنورق والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المؤلف

الحمد لله المُلْهِمِ للصواب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الناطق بالحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الكرام، والتابعين ومن تبعهم بإحسان على الدوام.

وبعد، فيقول أحمد الدمنهوري، بلغه الله الآمال، ورزقه التوفيق في الأقوال والأفعال: قد سألني بعض الطلبة المبتدئين، أن أشرح «سلم المنطق» شرحًا يكون في غاية اللين، وأن لا أزيد على حل ألفاظه، ليظفر بفهم معناه مَنْ هو مِنْ حُفَّاظه، فأجبته لذلك مستعينًا بالقادر المالك، مسميًا له: «إيضاح المبهم لمعاني السلم».

طالبًا من الله السميع البصير أن ينفع به كما نفع بأصله إنه على ذلك قدير.

قال رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

١. الْحَمْدُ للهِ الَّذي قَدْ أَخْرَجا نَتَائِجَ الفِكْرِ لأَرْبابِ الحِجَا

٢. وَحَطَّ عَنْهُمْ مِنْ سَماءِ العَقْلِ كُلَّ حِجَابٍ مِنْ سَحابِ الْجَهْلِ

٣. حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شُمُوسُ الْمَعْرِفَهْ رَأَوْا مُخَدَّراتِها مُنْكَشِفَهْ

أقول: «الحمد»، لغة: الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته

وعرفًا: فعل ينبئ عن تعظيم المُنْعِم، بسبب إنعامه على الحامد أو غيره.

والشكر لغة: هو الحمد اصطلاحًا، مع إبدال الحامد بالشاكر. وعرفًا: صرفُ العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خُلق لأجله.

وتحقيق الكلام على البسملة، والحمدلة، والشكر، والمدح- لغة وعرفًا- والنسبة بين الثلاثة في رسالتنا «كشف اللثام عن مخدرات الأفهام».

و«الله» عَلَم على الذات الواجب الوجود، و«أخرج» بمعنى أظهر، و«النتائج» جمع نتيجة: وهي المقدمة اللازمة للمقدمتين؛ كالعالم حادث، اللازم لقولنا: العالم مُتَغَيِّرٌ، وكل مُتَغَيِّر حادث.

و«الفِكْر»: حركة النفس فى المعقولات، وحركتها في المحسوسات تخييل، و«الأرباب» جمع رب، والمراد به هنا الصاحب، و«الحِجَا» العقل، وهو مقصور.

ومعنى البيت: الحمد لله الذي أظهر لأرباب العقول نتائج أفكارهم، وفي ذِكْرِ النتائج براعة استهلال.

وفي البيت سؤالان؛ الأول: لم حمد بالجملة الاسمية ولم يحمد بالفعلية؟ الثاني: لم قدَّم (الحمد) على (لله)، مع أن تقديم الاسم الكريم أهم؟

والجواب عن الأول: أنه حمد المولى لذاته، وذاته سبحانه ثابتة مستمرة، فناسب الحمد بالجملة الدالة على الثبات والدوام، وهي الجملة الاسمية.

وعن الثاني: بأن المقام مقام الحمد، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه، فقدمت

الأهمية العارضة على الأهمية الذاتية، مراعاة للبلاغة التي هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

قوله: و«حط» بمعنى أزال، و«مِنْ» في قوله: «من سماء العقل» بمعنى عن، وهي ومجرورها بدل مما قبله.

أي: أزال عن عقلهم الذي هو كالسماء، بجامع كون كل منهما محلًّا لطلوع الكواكب، فكواكب العقل معنوية؛ وهي المعاني والأسرار، وكواكب السماء حسية.

والأصل: من عقلٍ كالسماء، فحذفت أداة التشبيه، وأضيف المشبه به للمشبه بعد تقديمه عليه.

وهذا العمل جارٍ في قوله: «من سحاب الجهل»، إذ أصله: من جهل كالسحاب، ففُعِلَ به ما تقدم، والجامع بين الجهل الذي هو عدم العلم بالشيء والسحاب كون كل منهما حائلًا.

ومعنى البيت: وحط عن عقولهم التي هي كالسماء كل حجاب؛ أي: حائل من الجهل الذي هو كالسحاب.

وفي هذا البيت سؤالان؛ الأول: عطف «حط» على «أخرج» من أي قبيل؟ الثاني: أن الجهل أمر علمي والسحاب أمر وجودي، ولا يصح تشبيه العلمي بالوجودي؟

والجواب عن الأول: أنه من قبيل عطف السبب على المسبب، لأن إزالة الحجاب سبب في إظهار النتائج.

وعن الثاني: بأن الجهل كما يقال فيه: عدم العلم بالشيء، يقال فيه:

إدراك الشيء على خلاف ما هو به، فلم يكن عدميًا، فَصَحَّ التشبيه.

قوله: «حتى بدت»، أي: ظهرت، غاية للحط.

قوله: «شموس المعرفة»، أي: معرفة كالشموس، فَفُعِل به ما تقدم. و«المُخَدَّرات»: المستترات، لأن الخِدْر معناه الستر، و«منكشفة» ظاهرة.

والمقصود من البيت: انتهاء زوال الحجاب عن عقولهم لظهور شمس المعارف التي كانت مستترة لدقتها.

وفي هذا البيت سؤالان: الأول: أن البيت الأول يغني عنه؟ الثاني: فكان الأولى بعد أن وقع منه ذكره أن يذكر الأول بجنبه، أو يذكره بجنب الأول، لكون كل منهما مسببًا عن إزالة الحجب؟

والجواب عن الأول: أن النتائج في البيت الأول أعم من أن تكون بعيدة مستورة بسبب دقتها أو لا، وما في البيت الثاني خاص بالمستورة البعيدة فلم يغن البيت الأول عنه.

وعن الثاني: بأنه قدم البيت الأول حرصًا على براعة الاستهلال، فلم يتأت جعله بجنب البيت الثالث، واضطر إلى تأخير الثالث لكونه غاية لما قبله فلم يتأت جعله بجنب الأول.

ثم قال:

٤. نَحْمَدُهُ جَلَّ عَلى الإِنْعامِ بِنِعْمَةِ الإِيمانِ وَالإِسْلامِ

٥. مَنْ خَصَّنا بِخَيْرِ مَنْ قَدْ أَرْسَلا وَخَيْرِ مَنْ حَازَ الْمَقامَاتِ العُلَا

٦. مُحَمَّدٍ سَيِّدِ كُلِّ مُقْتَفَى العَرَبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْمُصْطَفَى

٧. صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ ما دامَ الحِجَا يَخُوضُ مِنْ بَحْرِ الْمَعانِي لُجَجَا

٨. وآلِهِ وَصَحْبِهِ ذَوِي الْهُدَى مَنْ شُبِّهُوا بِأَنْجُمٍ فِي الاقْتِدَا

أقول: حمد المولى سبحانه وتعالى حمدًا مطلقًا أولًا، وحمده حمدًا مقيدًا ثانيًا، ليحصل له الثوابان؛ المندوب على الحمد الأول، والواجب على الحمد الثاني، وليكون شاكرًا ربه على إلهامه للحمد الأول؛ لأن إلهامه إياه نعمة تحتاج إلى الشكر عليها.

وقوله: «جَلَّ»، بمعنى: عَظُم، و«الإنعام»: هو إعطاء النعمة، و«الإيمان»: تصديق القلب بما جاء به النبي ﷺ من الأحكام، و«الإسلام»: هو الأفعال الظاهرة، كالصلاة والصوم، لكنهما متلازمان شرعًا.

ومعنى البيت: نثني عليه سبحانه وتعالى لأجل إنعامه علينا بهاتين النعمتين اللتين بهما إنقاذ المهجة من النار.

وفي البيت سؤالان؛ الأول: لم حمد أولًا بالجملة الاسمية، وهنا بالفعلية؟ الثاني: لم حمد على الإنعام الذي هو الوصف، ولم يحمد على النعمة؟

والجواب على الأول: أن الحمد هنا متعلقه النعم، وهي متجددة، فناسب أن يحمده بما يدل على التجدد، وهو الجملة الفعلية.

وعن الثاني: بأن الحمد على النعمة يوهم اختصاص الحمد بها دون غيرها بخلاف الحمد على الوصف.

قوله: «مَنْ خَصَّنَا»؛ (مَنْ) اسم موصول بدل من الضمير المعمول لنحمد، و(خصنا) أي: معاشر المسلمين.

و«مَنْ» بمعنى رسول، و«حاز» بمعنى جمع، و«المقامات» المراتب، و«العلى» الرفيعة.

و«محمد»ﷺ؛ بدل من خير، و«السيد» متولي أمر السواد، أي: الجيوش الكثيرة، وهوﷺ متولي أمر العالم بأسره.

و«الـمُقتفَى» المتَّبَع بفتح الباء، وإذا كان سيد المتبوعين، فهو سيد التابعين من باب أولى، و«العربي» نسبة للعرب، و«الهاشمي» نسبة لبني هاشم، و«المصطفى» المختار.

و«الصلاة» في اللغة: العطف، فإن أضيف إلى الله سمي رحمة، أو إلى الملائكة سمي استغفارًا، أو إلى غيرهما سمي دعاء.

و«الحجا» تقدم أنه العقل، و«اللجج» جمع لجة، وهي ما فيه صعوبة من الماء الغزير، والمراد بها هنا: المعاني الصعبة.

و«آل» النبي في مقام الدعاء: كل مؤمن تقي، و«صحبه» اسم جمع لصاحب، بمعنى صحابي؛ وهو من اجتمع به ﷺ مؤمنًا به. و«ذوي» جمع ذو، بمعنى صاحب، أي: أصحاب الهدى.

وقوله: «من شبهوا...» إلخ، أي: في قوله ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ

اقْتَدَيْتُم اهْتَدَيْتُم»[1]، فحذف الفاعل هنا للتعظيم.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ١٩٠): «حديث: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُم اهْتَدَيْتُم»، [أخرجه] عبد بن حميد في «مسنده»، من طريق: حمزة النَّصِيبي، عن نافع، عن ابن عمر. وحمزة ضعيف جدًّا.
ورواه الدارقطني في «غرائب مالك»، من طريق: جميل بن زيد، عن مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر. وجميل لا يعرف، ولا أصل له في حديث مالك، ولا من فوقه.
وذكره البزار من رواية: عبد الرحيم بن زيد العمي، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن عمر. وعبد الرحيم كذاب.
ومن حديث أنس أيضًا، وإسناده واهٍ.
ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» له، من حديث: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وفي إسناده جعفر بن عبدالواحد الهاشمي؛ وهو كذاب.
ورواه أبو ذر الهروي في كتاب «السنة»، من حديث: مندل، عن جُوَيبر، عن الضحاك بن مزاحم، منقطعًا. وهو في غاية الضعف.
قال أبو بكر البزار: هذا الكلام لم يصح عن النبي ﷺ.
وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوع باطل.
وقال البيهقي في «الاعتقاد»، عقب حديث أبي موسى الأشعري الذي أخرجه مسلم بلفظ: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ أَهْلِ السَّمَاءِ، فإذا ذَهَبَتْ النُّجُومُ أتى أَهْلُ السَّمَاءِ ما يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي، فإذا ذَهَبَ أَصْحَابِي أتى أُمَّتِي ما يُوعَدُونَ».
قال البيهقي: روي في حديث موصول قوي -يعني: حديث عبدالرحيم العمي- وفي حديث منقطع - يعني: حديث الضحاك بن مزاحم: «مَثَلُ أَصْحَابِي كَمَثَلِ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ من أَخَذَ بِنَجْمٍ منها اهْتَدَى» قال: والذي رويناه هاهنا من الحديث الصحيح =

وفي هذه الأبيات الأربعة أربعة أسئلة:

الأول: ما مدلول الضمير في «خصنا»؟

الثاني: أن قوله: «بخير من قد أرسلا» يفيد معنى قوله: «سيد كل مقتفى»، فما وجه عدم الاقتصار عليه؟

الثالث: أنه قيد الصلاة بدوام خوض العقل لججًا من بحر المعاني، مع أن الأولى التعميم؟

الرابع: لم قدم الآل على الصحب، مع أن فيهم من هو أشرف الأنام بعد المصطفى ﷺ؛ وهو أبو بكر؟

فالجواب عن الأول: أن مدلول الضمير يصح أن يكون أمة الإجابة، كما قدرته، ويصح أن يكون أمة الدعوة فيدخل الكفار بدليل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]؛ إذ ما من عذاب إلا وعند الله

=

يؤدي بعض معناه.

قلت: صَدَق البيهقي هو يؤدي صحة التشبيه للصحابة بالنجوم خاصة، أما في الاقتداء فلا يظهر في حديث أبي موسى، نعم يمكن أن يتلمح ذلك من معنى الاهتداء بالنجوم.

وظاهر الحديث: إنما هو إشارة إلى الفتن الحادثة بعد انقراض عصر الصحابة، من طمس السنن، وظهور البدع، وفشو الفجور في أقطار الأرض، والله المستعان». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

أشد منه، فعدم تعذيب الكفار بالأشد إكرامًا لهﷺ.

وعن الثاني: بأن في الوصف بالسيادة إشعارًا بعموم رسالتهﷺ، وأن الأنبياء والمرسلين من أمتهﷺ، فهو متولي أمور الجميع.

وعن الثالث: بأن القيد في الصلاة ليس مرادًا بل المراد التعميم في جميع الأوقات.

وعن الرابع: بأن الصلاة ثبتت عن الآل نصًّا في قولهﷺ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»[1] الحديث، وعلى الصحب بالقياس على الآل، فاقتضى ذلك التقديم.

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ١٠ [بدون ترجمة]، ح(٣٣٧٠)، (٧/ ٦١ بشرح الحافظ ابن حجر)، وأخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»، كتاب الصلاة، ح(٤٠٦)، (٤/ ١٠٤ بشرح النووي، باب الصلاة على النبيﷺ بعد التشهد) كلاهما من حديث كعب بن عُجْرَة رضي الله تعالى عنه.

مبادئ علم المنطق

ثم قال:

٩. وَبَعْـدُ فَـالمَنْطِقُ لِلْجَنَـانِ ... نِسْبَتُهُ كَالنَّحْوِ لِلِّسَانِ

١٠. فَيَعْصِمُ الأفكارَ عَنْ غَيِّ الخَطَا ... وَعَنْ دَقِيقِ الفَهْمِ يَكْشِفُ الغِطَا

١١. فهَاكَ مِنْ أُصُولِهِ قَواعِدَا ... تَجْمَعُ مِنْ فُنُونِهِ فَوائِدَا

أقول: لفظة «بَعْدُ» تكون ظرف زمان؛ كما في قولك: جاء زيد بعد عمرو، وظرف مكان؛ كما في قولك: دار زيد بعد دار عمرٍو.

ويصح استعمالها هنا في المعنيين باعتبار أن زمن النطق بها بعدها بعد زمن النطق بما قبلها، أو باعتبار أن مكانه في الرقم بعده.

وهي هنا دالة على الانتقال من كلام إلى آخر، فلا يؤتى بها في أول الكلام.

و«المنطق» مصدر ميمي، يطلق بالاشتراك على النطق بمعنى اللفظ، وعلى الإدراك، والمراد به هنا: الفن المؤلَّف فيه هذا الكتاب، سمي بهذا الاسم؛ لأنه يقوي الإدراك، ويعصمه عن الخطأ، فهو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في فكره.

فمن راعى قواعد هذا الفن لا يتطرق إليه الخطأ في الفِكْر، كما أن من راعى قواعد النحو لا يتطرق إليه الخطأ في المقال، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: «فالمنطق للجنان .. نسبته كالنحو للسان * فيعصم الأفكار»، أي: يحفظها

«عن غَيِّ الخطأ».

و«الجنان» يطلق على القلب، والمراد به هنا، القوى الفكرية، وإضافة «غي» إلى «الخطأ» من إضافة العام إلى الخاص؛ إذ «الغي» الضلال، و«الخطأ» نوع منه.

قوله: «وعن دقيق الفهم» من إضافة الصفة إلى الموصوف، فالمصدر بمعنى اسم مفعول، أي: المفهوم الدقيق، و«الغِطا» بكسر الغين.

والمعنى: أن من تَمَكَّن من هذا الفن صار النظري من المعاني المستورة ضروريًّا مكشوفًا واضحًا له، وهذا أمر مشاهد لا يحتاج إلى بيان.

و«هاك»: اسم فعل بمعنى خُذ، و«قواعدا» معموله، و«من أصوله» حال من قواعد، و«مِنْ» تبعيضية، أي: خذ قواعد هي بعض أصوله، أي: قواعده؛ إذ القاعدة والأصل بمعنى واحد، وهو أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته؛ كقول النحاة: الفاعل مرفوع، وقول المناطقة: الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية.

و«الفنون» الفروع، و«الفوائد» جمع فائدة، وهي في الأصل ما استفيد من علم أو مال.

والمعنى: أن هذه القواعد تجمع فروعًا، والفروع تشتمل على فوائد.

تسمية الـمُؤَلَّف

ثم قال:

١٢. سَمَّيْتُهُ بِالسُّلَّمِ الْمُنَوْرَقِ ... يُرْقَى بِهِ سَمَاءَ عِلْمِ الْمَنْطِقِ

١٣. وَاللَّهَ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ خَالِصَا ... لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ لَيْسَ قَالِصَا

١٤. وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِلْمُبْتَدِي ... بِهِ إِلَى الْمُطَوَّلاتِ يَهْتَدِي

أقول: الضمير المتصل بسميته يعود على المؤلَّف، المفهوم من السياق، و«سمَّى» يتعدى لمفعولين، للأول بنفسه، وللثاني بنفسه أو بالباء كما هنا.

و«السلم»: ما له درج يتوصل به من سفل إلى علو، واستعماله في المعاني مجاز.

و«الـمُنورق» بتقديم النون؛ المُزين، و«يُرْقى» يصعد، و«علم المنطق» المراد به المسائل، وشبه تلك المسائل بالسماء بجامع البعد.

والمعنى: أن هذه المسائل التي نظمتها وسميتها بالسلم، سهلة يتوصل بها إلى المسائل البعيدة الصعبة.

ثم طلب من المولى سبحانه أن يكون تأليف هذا الكتاب خالصًا من الرياء، فقال: «والله أرجو ...» إلخ، أي: أؤمل، و«الوجه» الذات، و«القالص» الناقص.

ثم طلب منه سبحانه أن ينفع به المبتدئ، وأن يتوصل به إلى الكتب المطولات، فقال: «وأن يكون ...» إلخ.

و«المبتدئ»: من ليس له قُدرة على تصوير مسائل الفن الذي يقرأ فيه،

فإن قَدِر على ذلك فمتوسط، وإن قَدِر على إقامة دليلها فمُنتَهٍ.

وقد أجاب المولى سبحانه المؤلِّف بعين ما طلب، فكل من قرأ كتابه هذا بنية واعتناء يفتح الله عليه في هذا العلم، وقد شاهدنا ذلك، وقد أخبرنا شيخنا عن أشياخه أن المؤلِّف كان من أكابر الصوفية، وكان مجاب الدعوة رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته، وأعاد علينا من صالح دعواته.

*****

ثم قال:

فصل في جواز الاشتغال به

١٥. وَالخُلْفُ فِي جَوازِ الاشْتِغالِ ... بِهِ عَلى ثَلاثَةٍ أَقْوالِ

١٦. فَابْنُ الصَّلاحِ وَالنَّواوي حَرَّما ... وَقالَ قَوْمٌ يَنْبَغي أَنْ يُعْلَما

١٧. وَالقَوْلَةُ الْمَشْهُورَةُ الصَّحِيحهْ ... جَوَازُهُ لِكَامِلِ القَريحَهْ

١٨. مُمَارِسِ السُّنَّةِ وَالكِتابِ ... لِيَهْتَدي بِهِ إِلى الصَّوابِ

أقول: ذكر في هذا الفصل حكم الاشتغال بعلم المنطق، لكونه من المبادئ العشرة التي ينبغي لكل شارع في علم أن يقف عليها ليكون على بصيرة فيما يَشرع فيه، وقد استوفى مبادئ هذا الفن شيخ مشايخ شيخنا

سيدي سعيد قدورة[1] في شرحه لهذا الكتاب.

فمنها: الاسم؛ وقد تقدم أن هذا العلم يسمى: المنطق، ويسمى: معيار العلوم، وعلم الميزان.

ومنها: التعريف؛ وتقدم تعريف هذا العِلم في الشرح[2].

ومنها: النسبة؛ وتقدمت في قول المتن: «نسبته» ... إلخ.

ومنها: الحكم؛ وذكره المصنف في هذا الفصل، وبقية المبادئ في الشرح المذكور.

واختلفوا في الاشتغال به على ثلاثة أقوال:

الأول: المنـع منـه، وبذلك قال النووي[3]، وابن الصلاح[4].

---

(١) سعيد قدورة: هو أبو عثمان سعيد بن إبراهيم قدورة التونسي الأصل، الجزائري المولد والقرار، المالكي، عالم بالمنطق، ومشارك في أنواع من العلوم، كان مفتي الجزائر، له: شرح «السلم المنورق»، وحواش على شرح «الصغرى» للسنوسي، توفي رحمه الله تعالى سنة (١٠٦٦ هـ). انظر ترجمته في: «الأعلام» (٣/ ٩١)، و«معجم المؤلفين» (٤/ ٢١٩).

(٢) هو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في فكره.

(٣) النووي: هو الإمام الفقيه الحافظ الأوحد شيخ الإسلام علم الأولياء، محيي الدين، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي، الحوراني، الشافعي، ولد سنة إحدى وثلاثين وستمائة، صنف التصانيف النافعة في الحديث والفقه وغيرها، «كشرح مسلم»، و«الروضة»، وشرح «المهذب»، و«الأذكار»، و«رياض الصالحين»، و«تهذيب الأسماء واللغات»، وغير ذلك، وكان إمامًا بارعًا، حافظًا متقنًا، مات سنة ست وسبعين وستمائة. انظر ترجمته في: «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص (٥١٣)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢/ ١٥٣).

(٤) ابن الصلاح: هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو عمرو عثمان بن =

والثاني: الجواز، وبذلك قال جماعة منهم: الغزالي [1]، قائلًا: «من لم يعرفه لا ثقة بعلمه» [2]. أي: لا يأمن الذهول عنه عند الاحتياج إليه لعدم القواعد التي تضبطه.

والثالث: وهو المشهور الصحيح، التفصيل: فإن كان المشتغل ذكي القَرِيحة قوي الفِطْنة ممارسًا للكتاب والسنة، جاز الاشتغال به، وإلا فلا.

=

عبدالرحمن بن عثمان بن موسى الكردي، الشهرزوري، الشافعي، صاحب كتاب «علوم الحديث»، و«شرح مسلم»، وغير ذلك، كان من أعلام الدين، أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، مشاركًا في علة فنون، متبحرًا في الأصول والفروع، يضرب به المثل، سلفيًا، زاهدًا، حسن الاعتقاد، وافر الجلالة، مات سنة ثلاث وأربعين وستمائة. انظر ترجمته في: «طبقات الحفاظ» ص (٥٠٣)، و«طبقات الشافعية» (٢/ ١١٣).

(١) الغزالي: هو الإمام، حجة الإسلام، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي، ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة، وتوفي سنة خمس وخمسمائة، من تصانيفه: كتاب «الإحياء»، وهو الأعجوبة العظيم الشأن، و«بداية الهداية» في التصوف، و«المستصفى» في أصول الفقه، و«إلجام العوام عن علم الكلام»، و«تهافت الفلاسفة»، و«المنقذ من الضلال»، وغير ذلك. انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية» (٢/ ٢٩٣)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٣٢٢).

(٢) انظر: «المستصفى» للإمام الغزالي ص (١٠).

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو بالنسبة للمنطق المشوب بكلام الفلاسفة، كالذي في «طوالع» البيضاوي[1]، وأما الخالص منها «كمختصر» السنوسي[2] و«الشمسية»[3] وهذا التأليف فلا خلاف في جواز الاشتغال به، بل لا يبعد أن يكون الاشتغال به فرض كفاية لتوقف معرفة دفع الشبه عليه، ومن المعلوم أن القيام به فرض كفاية، والله أعلم.

*****

---

(١) البيضاوي: هو ناصر الدين عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي، قاضٍ، مفسر، علامة، ولد في المدينة البيضاء بفارس، وولي قضاء شيراز، من تصانيفه: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» يعرف: بتفسير البيضاوي، و«طوالع الأنوار»، و«منهاج الوصول إلى علم الأصول»، توفي سنة (٦٨٥ هـ). انظر ترجمته في: «الأعلام» (٤/ ١١٠)، و«معجم المؤلفين» (٦/ ٩٧).

(٢) السنوسي: هو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي، ولد سنة (٨٣٢ هـ)، له تصانيف، منها: «عقيدة أهل التوحيد»، ويسمى العقيدة الكبرى، و«أم البراهين»، ويسمى العقيدة الصغرى، و«مكمل إكمال الإكمال» شرح لمسلم، توفي سنة (٨٩٥ هـ). انظر ترجمته في: «شجرة النور» لمخلوف ص(٢٦٦)، و«الأعلام» (٧/ ١٥٤)، و«معجم المؤلفين» (١٢/ ١٣٢).

(٣) الشمسية: رسالة في علم المنطق، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن علي القزويني، المتوفى سنة (٦٧٥ هـ)، ومن تصانيفه غيرها: «جامع الدقائق في كشف الحقائق» في المنطق أيضًا. انظر ترجمته في: «الأعلام» (٤/ ٣١٥)، و«معجم المؤلفين» (٧/ ١٥٩).

ثم قال:

أنواع العلم الحادث

١٩. إِدْرَاكُ مُفْرَدٍ تَصَوُّرًا عُلِمْ	وَدَرْكُ نِسْبَةٍ بِتَصْدِيقٍ وُسِمْ
٢٠. وَقُدِّمَ الأَوَّلُ عِنْدَ الوَضْعِ	لأَنَّـــهُ مُقَــدَّمٌ بِالطَّــبْعِ
٢١. وَالنَّظَرِيْ مَا احْتَاجَ لِلتَّأَمُّلِ	وَعَكْسُهُ هُوَ الضَّرُورِيُّ الْجَلِي
٢٢. وَمَا بِهِ إِلَى تَصَوُّرٍ وُصِلْ	يُدْعَى بِقَوْلٍ شَارِحٍ فَلْتَبْتَهِلْ
٢٣. وَمَا لِتَصْدِيقٍ بِهِ تُوُصِّلَا	بِحُجَّةٍ يُعْرَفُ عِنْدَ العُقَلَا

أقول: لفظ «أنواع» مُخرج للعلم القديم[1]، فإنه لا تنوع فيه، فإتيانه بالحادث بعد ذلك تأكيد وإيضاح للمبتدئ.

«والعلم»: معرفة المعلوم، ثم إنه ينقسم إلى تصور وإلى تصديق، وكل منهما إلى ضروري وإلى نظري، فالأقسام أربعة:

فإن كان إدراك معنى مفرد فهو تصور؛ كإدراك معنى زيد، وإن كان إدراك معنى وقوع نسبة فهو تصديق؛ كإدراك وقوع القيام في قولنا: (زيد قائم) وهذا معنى قوله: «إدراك مفرد ...» البيت.

(١) وهو علم الله تعالى.

فـ(زيد قائم) اشتمل على تصورات أربعة؛ تصور الموضوع؛ وهو زيد، وتصور المحمول؛ وهو قائم، وتصور النسبة بينهما؛ وهو تعلق المحمول بالموضوع وتصور وقوعها، فالتصور الرابع يسمى تصديقًا والثلاثة قبله شروط له، وهذا مذهب الحكماء.

ومذهب الإمام[1] أن التصديق هو التصورات الأربعة، فيكون التصديق بسيطًا على مذهب الحكماء، مركبًا على مذهب الإمام، والمصنف ماشٍ على مذهب الحكماء بتقدير مضاف في كلامه بين: درك ونسبة، وهو وقوع.

ثم إنك إذا أردت أن تكتب التصور أو التصديق وتتعلمهما أو تُعَلِّمهما، فالمراد بالوضع: ما يشمل ذلك، فَقَدِّم التصور على التصديق، لأنه مقدم عليه طبعًا فيقدم وضعًا، وهذا معنى قوله: «وقدم الأول ...» البيت.

ثم بَيَّن أن النظري من كل من التصور والتصديق ما احتاج للتأمل،

---

(١) هو الإمام الرازي: وهو المراد إذا أطلق الإمام عند الأصوليين والمتكلمين، قاله الصبان في حاشيته على شرح «السلم» للملوي، ص (٤٦).

وهو أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، البكري، فخر الدين الرازي، الإمام، المفسر، أوحد زمانه في المعقول والمنقول، وعلوم الأوائل، ولد سنة (٥٤٤ هـ)، وتوفي سنة (٦٠٦ هـ)، من تصانيفه: «مفاتيح الغيب»، وهو تفسير للقرآن الكريم، و«أسرار التنزيل» في التوحيد، و«أساس التقديس»، و«المحصول في علم الأصول»، وغيرها كثير. انظر ترجمته في: «الأعلام» (٦/ ٣١٣)، و«معجم المؤلفين» (١١/ ٧٩).

والضروري عكسه: وهو ما لا يحتاج إلى ذلك، فالأقسام أربعة - كما تقدم.

مثال التصور الضروري: إدراك معنى لفظ: الواحد نصف الاثنين.

ومثال التصور النظري: إدراك معنى: الواحد نصف سدس الاثني عشر.

ومثال التصديق الضروري: إدراك وقوع النسبة في قولنا: الواحد نصف الاثنين.

ومثال التصديق النظري: إدراك وقوع النسبة في قولنا: الواحد نصف سدس الاثني عشر.

وبما تقرر علم انحصار العلوم في التصورات والتصديقات، ولكل منهما مبادئ ومقاصد؛ فمبادئ التصورات: الكليات الخمس، ومقاصدها: القول الشارح، ومبادئ التصديقات: القضايا وأحكامها، ومقاصدها: القياس بأقسامه.

فانحصر فن المنطق في هذه الأبواب الأربعة، وأما بحث الدلالات ومباحث الألفاظ إنما ذكر في كتب المنطق لتوقف بحث الكليات الخمس عليه.

ومن نظر إلى أقسام القياس الخمسة عَدَّ الأبواب ثمانية، ومن عَدَّ معها مبحث الألفاظ مستقلًّا، كانت الأبواب عنده تسعة.

ثم إن المناطقة اصطلحوا على تسمية اللفظ المفاد به معنى مفرد بالقول الشارح؛ كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان، المتوصل به إلى معنى مفرد،

وهو معنى الإنسان، وهذا معنى قوله: «وما به إلى تصور ...» البيت.

واصطلحوا على تسمية اللفظ المفيد للتصديق: حجة، أي: قياسًا؛ كالعالم مُتَغَيِّر، وكل مُتَغَيِّر حادث، المتوصل به إلى النتيجة: وهي العالم حادث، وهذا معنى قوله: «وما لتصديق ...» البيت.

*****

ثم قال:

أنواع الدلالة الوضعية

٢٤. دَلالةُ اللَّفْظِ عَلى ما وافَقَهْ   يَدْعُونَها دَلالَةَ الْمُطابَقَهْ

٢٥. وَجُزْئِهِ تَضَمُّنًا وَما لَزِمْ   فَهْوَ الْتِزامٌ إِنْ بِعَقْلٍ الْتَزَمْ

أقول: مراده بالدلالة الوضعية: اللفظية، بدليل قوله في البيت: «دلالة اللفظ»، ومراده في البيت: دلالة اللفظ الوضعية، بدليل قوله في الترجمة: «الوضعية»، فقد حذف من كلٍّ من الترجمة والبيت ما أثبت نظيره في الآخر، وهو نوع من الجناس يسمى احتباكًا.

والدلالة: فهم أمر من أمر؛ كفهمنا الجرم المعهود من لفظ السماء، فلفظ السماء يسمى دالًّا، والجرم المعهود مدلولًا.

والدلالة بحسب الدَّالِّ ستة أقسام؛ لأن الدالَّ إما أن يكون لفظًا

كالمثال المتقدم، أو غير لفظ كالدخان الدال على النار، وكل منهما إما أن يكون دالًا بالوضع أو بالطبع أو بالعقل.

مثال دلالة غير اللفظ الوضعية: دلالة الإشارة على معنى نعم أو لا، ودلالة النقوش على الألفاظ.

ومثال الطبعية: دلالة الحمرة على الخجل، والصفرة على الوجل.

ومثال العقلية: دلالة العَالَم على موجده وهو الباري جل وعلا، والدخان على النار.

ومثال دلالة اللفظ الوضعية: دلالة الأسد على الحيوان المفترس، والإنسان على الحيوان الناطق.

ومثال الطبعية: دلالة الأنين على المرض، وأح على ألم بالصدر.

ومثال العقلية: دلالة كلام المتكلم من وراء جدار على حياته، والصراخ على مصيبة نزلت بالصارخ.

والمختار من هذه الأقسام الثلاثة: الدلالة اللفظية الوضعية.

فقولنا: «اللفظية»، مُخْرج لغير اللفظية بأقسامها الثلاثة.

وقولنا: «الوضعية» مُخْرج للفظية الطبعية، والعقلية.

ثم هذه الدلالة ثلاثة أقسام: (١) مطابقية، (٢) وتضمنية، (٣) والتزامية.

فالأولى: دلالة اللفظ على تمام ما وضع له؛ كدلالة الإنسان على مجموع الحيوان الناطق.

والثانية: دلالته على جزء المعنى في ضمنه؛ كدلالته على الحيوان أو الناطق في ضمن الحيوان الناطق.

والثالثة: دلالته على أمر خارج عن المعنى لازم له؛ كدلالته على قبول العلم، وصنعة الكتابة، على ما فيه، وهذا معنى قوله: «دلالة اللفظ ...» البيتين.

وسميت الأولى دلالة المطابقة: لمطابقة الفهم للوضع اللغوي، لأن الواضع وضع اللفظ ليدل على المعنى بتمامه، وقد فهمناه منه بتمامه.

والثانية دلالة تضمن: لأن الجزء في ضمن الكل.

والثالثة دلالة التزام: لأن المفهوم خارج عن المعنى لازم [له].

وقوله: «إن بعقل التزم»، أشار به إلى أن اللازم لابد أن يكون لازمًا في الذهن، سواء لازم مع ذلك في الخارج؛ كلزوم الزوجية للأربعة أم لا؛ كلزوم البصر للعمى.

وأما إذا كان لازمًا في الخارج فقط؛ كسواد الغراب، فلا يسمى فهمه من اللفظ دلالة التزام عند المناطقة، وإن سمي بذلك عند الأصوليين، فالباء في قوله: «بعقل» بمعنى في، والمراد بالعقل: الذهن، أي: القوة المدرِكة.

ثم إن كلًا من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة، وهي لا تستلزمها، كما إذا كان المعنى بسيطًا ولا لازم له.

ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى مركبًا وله لازم ذهني، وتنفرد دلالة التضمن فيما إذا كان المعنى مركبًا، ولا لازم له ذهنيًا، وتنفرد دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى بسيطًا كالنقطة، وله لازم ذهني، والله أعلم.

ثم قال:

فصل في مباحث الألفاظ

٢٦. مُسْتَعْمَلُ الأَلْفاظِ حَيْثُ يُوجَدُ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَإِمَّا مُفْرَدُ

٢٧. فَأَوَّلٌ ما دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْناهُ بِعَكْسِ ما تَلَا

٢٨. وَهُوَ عَلى قِسْمَيْنِ أَعْنِي الْمُفْرَدا كُلِّيٌّ اَوْ جُزْئِيٌّ حَيْثُ وُجِدَا

٢٩. فَمُفْهِمُ اشْتِراكٍ الكُلِّيُّ كَأَسَدٍ وَعَكْسُهُ الْجُزْئِيُّ

أقول: اللفظ إما أن يكون مهملًا؛ كديز، أو مستعملًا؛ كزيد، ولا عبرة بالمهمل، ولذلك أهمله المصنف.

ثم المستعمل: إما أن يكون مفردًا، وإما أن يكون مركبًا، فالأول: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه؛ كزيد، والثاني: ما دل جزؤه على جزء معناه؛ كزيد قائم.

والكلام على المركب بقسميه- أعني: ما هو في قوة المفرد، وما كان محضًا- يأتي في المعرفات والقضايا والأقيسة.

والمقصود هنا: المفرد، وهو قسمان:

(١) جزئي: إن منع تصور معناه من وقوع الشركة فيه؛ كزيد.

(٢) وكلي: إن لم يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه؛ كالأسد، وهو ستة أقسام:

كلي لم يوجد من أفراده فرد.

وكلي وجد منها فرد.

وكلي وجد منها أفراد، وكل واحد من هذه الثلاثة قسمان:

الأول: وهو الذي لم يوجد من أفراده فرد، إما مع استحالة الوجود؛ كاجتماع الضدين، أو مع جواز الوجود؛ كبحر من زئبق.

والثاني: وهو الذي لم يوجد من أفراده فرد، إما مع استحالة التعدد؛ كالمعبود بحق، أو مع جواز التعدد؛ كشمس.

والثالث: وهو ما وجد منه أفراد، إما مع التناهي؛ كالإنسان، أو مع عدم التناهي؛ كنعيم أهل الجنة، أو كمال الله تعالى.

فائدة:

اللفظ يوصف بالإفراد والتركيب حقيقة، ووصف المعنى بهما مجاز، والمعنى يوصف بالكلية والجزئية حقيقة، ووصف اللفظ بهما مجاز.

فإن قلت: كان الأولى للمصنف أن يُقَدم المفرد على المركب لأنه جزؤه، والجزء مقدم على الكل طبعًا.

فالجواب: أن معنى المركب ثبوتي، ومعنى المفرد عدمي، والإثبات أشرف من النفي فقدمه عليه لذلك، وبهذا يجاب عن تقديمه الكلي على الجزئي.

وقوله: «على جُزُء معناه» بتحريك الزاي بالضم، كما قرأ به شعبة من رواية عاصم.

ثم قال:

٣٠. وَأَوَّلًا لِلذَّاتِ إِنْ فيها انْدَرَجْ فَانْسِبْهُ أَوْ لِعارِضٍ إِذا خَرَجْ

٣١. وَالكُلِّيَاتُ خَمْسَةٌ دُونَ انْتِقاصْ جِنْسٌ وَفَصْلٌ عَرَضٌ نَوْعٌ وَخاصْ

٣٢. وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ بِلا شَطَطْ جِنْسٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ أَوْ وَسَطْ

أقول: مراده بالأول: الكلي في قوله: «كلي أو جزئي»، يعني أن الكلي إن كان داخلًا في الذات بأن يكون جزءًا من المعنى المدلول للفظ، يقال له: كلي ذاتي؛ كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان، وإن كان خارجًا عن الذات، بأن لم يكن كذلك، يسمى: كليًّا عرضيًّا؛ كالماشي والضاحك بالنسبة له، وإن كان عبارة عن الماهية؛ كإنسان، فهو ذاتي بناء على أن الذاتي ما ليس بعرضي.

والكلي الذاتي: إما أن يكون مشتركًا بين الماهية وبين غيرها، أو مختصًّا بها، فالأول: يسمى جنسيًّا؛ كالحيوان بالنسبة للإنسان، والثاني: يسمى فصلًا؛ كالناطق بالنسبة له.

والكلي العرضي: إما أن يكون مشتركًا أو مختصًّا، فإن كان مشتركًا بين الماهية وغيرها يسمى عرضًا عامًّا؛ كالماشي بالنسبة للإنسان، وإن كان خاصًّا بها، يسمى خاصة؛ كالضاحك بالنسبة له.

والكلي الذي هو عبارة عن نفس الماهية؛ كالإنسان، فإنه عبارة عن مجموع الحيوان الناطق يسمى نوعًا.

فهذه الكليات الخمس التي هي مبادئ التصورات المشار إليها بقوله: «والكليات ...» البيت.

ثم إن أولها- وهو الجنس- ثلاثة أقسام:

قريب؛ كالحيوان بالنسبة للإنسان.

وبعيد؛ كالجسم بالنسبة له.

ومتوسط؛ كالنامي بالنسبة له، وهو المشار إليه بقوله: «وأول ...» البيت.

*****

ثم قال :

فصل في بيان نسبة الألفاظ للمعاني

٣٣. وَنِسْبَةُ الأَلْفَاظِ لِلْمَعَانِي خَمْسَةُ أَقْسَامٍ بِلا نُقْصَانِ

٣٤. تَوَاطُؤٌ تَشَاكُكٌ تَخَالُفُ وَالاشْتِرَاكُ عَكْسُهُ التَّرَادُفُ

أقول: اللفظ إما أن يكون واحدًا، أو متعددًا، وعلى كلٍّ فالمعنى إما أن يكون واحدًا، أو متعددًا، فالأقسام أربعة.

فمثال اتحاد اللفظ والمعنى: إنسان.

ومثال اتحاد اللفظ وتعدد المعنى: عين، فإنه يطلق على الباصرة، والجارية، وغيرهما.

فالقسم الأول: إن اتحد المعنى في أفراده سمي كليًا متواطئًا كالإنسان،

وإن اختلف فيها بالشدة والضعف سمي كليًا مشككًا كالبياض؛ فإن معناه في الورق أقوي من معناه في القميص مثلًا.

والقسم الثاني: وهو ما اتحد فيه اللفظ وتعدد المعنى، يسمى: مُشْتَرَكًا.

ومثال ما تعدد فيه اللفظ واتحد المعنى: إنسان وبشر، فهما مترادفان، والنسبة بينهما الترادف.

ومثال ما تعدد فيه اللفظ والمعنى: إنسان وفرس، فهما متباينان على ما فيه، والنسبة بينهما التباين.

فهذه الأقسام الخمسة التي ذكرها في قوله: «ونسبة الألفاظ ...» البيتين، ومراده بالتخالف: التباين.

ثم قال:

٣٥. وَاللَّفْظُ إِمَّا طَلَبٌ أَوْ خَبَرُ — وَأَوَّلٌ ثَلاثَةٌ سَتُذْكَرُ

٣٦. أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلا وَعَكْسُهُ دُعَا — وَفي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

أقول: اللفظ إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر؛ كزيد قائم، وإن وجد معناه به فهو طلب أي: إنشاء؛ كقولك: اعلم يا زيد، والأول يأتي عند قوله: «ما احتمل الصدق لذاته جرى ...» البيت.

والثاني ثلاثة أقسام: لأنه إن كان من مستعلٍ، كقول المخدوم لخادمه: اسقني ماء فهو أمر، وإن كان من الأدنى كقول الخادم لسيده: أعطني درهمًا،

فهو دعاء، وإن كان من مساوٍ يُسمى التماسًا، كقول بعض الخدمة لبعض: أعطني عمامتي، وهذا معنى قوله: «واللفظ إما طلب أو خبر ...» البيتين.

وفي هذا المبحث كلام في علم الأصول.

*****

ثم قال:

فصل في بيان الكل والكلية والجزء والجزئية

٣٧. الكُلُّ حُكْمُنا عَلى المَجْمُوعِ ... كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذا وُقُوعِ

٣٨. وَحَيْثُما لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِمَا ... فَإِنَّهُ كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

٣٩. وَالحُكْمُ لِلْبَعْضِ هُوَ الجُزْئِيَّهْ ... وَالجُزْءُ مَعْرِفَتُهُ جَلِيَّهْ

أقول:

الكل: هو المجموع المحكوم عليه؛ كقولك: أهل الأزهر علماء، إذ فيهم من لم يشم للعلم رائحة.

والكلية: الحكم على كل فرد؛ كقولك: كل إنسان قابل للفهم.

والجزئية: الحكم على بعض الأفراد؛ كقولك: بعض أهل الأزهر علماء.

والجزء: ما تركب منه ومن غيره كلٌّ؛ كالمسمار والخيط للحصير، فكل منهما يقال له: جزء، والحصير كل.

وأشار المصنف بقوله: «ككل ذاك ...» إلخ إلى حديث ذي اليدين

المشهور، لما قال للمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم: «أَقَصُرَتِ الصَّلاةُ أم نَسِيتَ يَا رَسُولَ الله ؟ فَقَال ص: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ»[1].

والتحقيق أنه من باب الكلية لا الكل، بدليل قوله للمصطفى صلى الله عليه وآله وسلم: «بَلْ بَعْضُ ذَلِكَ قَدْ كَانَ».

*****

ثم قال :

فصل في المعرفات

٤٠. مُعَرِّفٌ إِلى ثَلاثَةٍ قُسِمْ ... حَدٌّ وَرَسْمِيٌّ وَلَفْظِيٌّ عُلِمْ

٤١. فَالحَدُّ بِالجِنْسِ وَفَصْلٍ وَقَعَا ... وَالرَّسْمُ بِالجِنْسِ وَخاصَّةٍ مَعَا

٤٢. وَناقِصُ الحَدِّ بِفَصْلٍ أَوْ مَعَا ... جِنْسٍ بَعِيدٍ لا قَرِيبٍ وَقَعَا

٤٣. وَناقِصُ الرَّسْمِ بِخاصَّةٍ فَقَطْ ... أَوْ مَعَ جِنْسٍ أَبْعَدٍ قَدِ ارْتَبَطْ

٤٤. وَمَا بِلَفْظِيٍّ لَدَيْهِمْ شُهِرَا ... تَبْدِيلُ لَفْظٍ بِرَدِيفٍ أَشْهَرَا

أقول: لما قَدَّم الكلام على مبادئ التصورات- وهي الكليات الخمس-

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»، كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره، ح(٤٨٢) (٢/ ١٤٢ بشرح ابن حجر)، والإمام مسلم في «صحيحه»، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، ح(٥٧٣) (٥/ ٥٦ بشرح النووي، باب السهو في الصلاة والسجود له)، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

أخذ يتكلم على مقاصدها، وهو القول الشارح.

فالـمُعرِّفات جمع مُعَرِّف - بكسر الراء- ويقال له: تعريف، وقول شارح أيضًا، وهو ما كانت معرفته سببًا في معرفة المعرَّف - بفتح الراء- كالحيوان الناطق في تعريف الإنسان، فإنْ معرفته سبب في معرفة الإنسان.

وهو خمسة أقسام: حد تام، وناقص، ورسم تام، وناقص، وتعريف باللفظ.

فالحد التام: هو التعريف بالجنس والفصل القريبين؛ كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق.

والحد الناقص: هو التعريف بالفصل وحده كتعريفه بالناطق فقط، أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق.

والرسم التام: هو التعريف (بالجنس القريب والخاصة) كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك.

والرسم الناقص: بالخاصة وحدها كتعريفه بالضاحك أو بها مع الجنس البعيد؛ كتعريفه بالجسم الضاحك.

وأما التعريف باللفظ: فهو أن تبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه؛ كتعريف الغضنفر بالأسد.

ومراد المصنف بالحد والرسم في البيت الثاني: التامَّان، بدليل قوله بعد ذلك: «وناقص الحد ... وناقص الرسم».

*****

ثم قال:

٤٥. وَشَرْطُ كُلٍّ أَنْ يُرى مُطَّرِدَا ... مُنْعَكِسًا وَظَاهِرًا لا أَبْعَدَا

٤٦. وَلا مُساوِيًا وَلا تَجَوُّزا ... بِلا قَرِينَةٍ بِها تُحَرُّزا

٤٧. وَلا بِما يُدْرَى بِمَحْدُودٍ وَلا ... مُشْتَرَكٍ مِنَ القَرِينَةِ خَلا

٤٨. وَعِنْدَهُم مِنْ جُمْلَةِ المَرْدودِ ... أَنْ تَدْخُلَ الأَحْكامُ في الحُدُودِ

٤٩. وَلا يَجُوزُ في الحُدُودِ ذِكْرُ أَوْ ... وَجائِزٌ في الرَّسْمِ فَادْرِ ما رَوَوْا

أقول: شرط المُعرِّف:

- أن يكون مطرِدًا منعكسًا، أي: جامعًا لأفراد المعرَّف مانعًا من دخول غيرها؛ كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، فلو كان غير جامع؛ كتعريف الحيوان بالناطق، أو غير مانع كتعريف الإنسان بالحيوان، لم يصح التعريف.

- وأن يكون ظاهرًا؛ كتعريف الحنطة بالقمح، وأما ما إذا كان أبعد منه كتعريف الأسد بالغضنفر، أو مساويًا كتعريف العدد الفرد بما ليس بزوج، والزوج بما ليس بفرد، فلا يصح.

- وأن لا يكون بألفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد؛ كتعريف البليد بالحمار، فإن وجدت قرينة يحترز بها عن المعنى الحقيقي صح التعريف؛ كتعريف البليد بحمار يكتب.

- وأن لا يتوقف معرفته على معرفة المحدود؛ كتعريف العدد الفرد بما تقدم، وعكسه.

- وأن لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة؛ كتعريف الشمس بالعين، فإن وجدت قرينة؛ كتعريفها بالعين المضيئة، صح التعريف.

وإدخال الأحكام في الحدود لا يجوز؛ كتعريف الفاعل: بأنه الاسم المرفوع، لأن الرفع حكم من أحكامه، لأن المعرَّف- بفتح الراء- يتوقف على أجزاء التعريف، وإذا جعلنا الحكم جزءًا منها، والحال أنه يتوقف على المعرَّف- بفتح الراء- ، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، لزم الدور وهو ممنوع.

ولا يجوز إدخال (أو) التي للشك في الحد؛ كقولك في تعريف البليد: هو الذي لا يفهم أو لا يَستَفْهِم، على سبيل الشك، أي: إما هذا وإما هذا.

وأما (أو) التي للتقسيم فإنه يجوز إدخالها على معنى أن المعرَّف قسمان، قسم كذا، وقسم كذا، فيكون التعريف في الحقيقة تعريفين لشيئين متخالفين.

مثاله: تعريف النظر: «بالفكر المؤدي إلى علم، أو غلبة ظن»، يعني: أن النظر قسمان؛ الأول: الفكر المؤدي إلى العلم، والثاني: الفكر المؤدي إلى غلبة ظن.

وأما في الرسم فيجوز دخولها؛ كقولك في تعريف الإنسان: هو الحيوان الضاحك، أو القابل للعلم، وصنعة الكتابة.

والفرق بين الحد والرسم: أن الماهية يستحيل أن يكون لها فصلان على البدل، ويجوز أن يكون لها خاصتان كذلك.

*****

ثم قال:

باب في القضايا وأحكامها

٥٠. ما احْتَمَلَ الصِّدْقَ لِذَاتِهِ جَرى بَيْنَهُـمُ قَضِيَّةً وَخَبَـرَا

أقول: لما فرغ من مبادئ التصورات ومقاصدها أخذ يتكلم على مبادئ التصديقات، وهي القضايا وأحكامها، وواحد القضايا قضية، وهي مرادفة للخبر.

وتعريفها: مركب احتمل الصدق والكذب لذاته.

«فاحتمال الصدق والكذب» يخرج الإنشاء.

وقوله: «لذاته» ليدخل فيه: ما يقطع بصدقه؛ كخبر الله ورسوله، وما يقطع بكذبه؛ ككون الواحد نصف الثمانية، لأننا لو نظرنا إلى ذات الخبر لرأيناه يحتمل الصدق والكذب، بقطع النظر عن المُخْبِر والواقع، فالقطع بأحد الأمرين من جهة المُخبِر أو المُخْبَر به.

ثم قال:

٥١. ثُمَّ القَضَايا عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... شَرْطِيَّةٌ حَمْلِيَّةٌ وَالثَّانِي

٥٢. كُلِّيَّةٌ شَخْصِيَّةٌ وَالأَوَّلُ ... إِمَّا مُسَوَّرٌ وَإِمَّا مُهْمَلُ

٥٣. وَالسُّورُ كُلِّيًّا وَجُزْئِيًّا يُرَى ... وَأَرْبَعٌ أَقْسَامُهُ حَيْثُ جَرى

٥٤. إِمَّا بِكُلٍّ أَوْ بِبَعْضٍ أَوْ بِلا ... شَيْءٍ وَلَيْسَ بَعْضُ أَوْ شِبْهٍ جَلا

٥٥. وَكُلُّها مُوجَبَةٌ وَسَالِبَهْ ... فَهِيَ إِذًا إِلى الثَّمانِ آيِبَهْ

٥٦. والأَوَّلُ الْمَوْضُوعُ بالحَمْلِيَّهْ ... والآخِرُ المَحْمُولُ بِالسَّوِيَّهْ

أقول: القضية قسمان:

(١) شرطية. (٢) وحملية.

والأولى: يأتي الكلام عليها في المتن.

والثانية: وهي الحملية؛ أي: ما اشتملت على موضوع ومحمول، كزيد كاتب، إما أن يكون موضوعها كليًّا؛ كالإنسان حيوان، أو جزئيًّا؛ كزيد كاتب، فالثانية تسمى شخصية.

والأولى إن كانت مهملة من السور سميت: مهملة، كالإنسان حيوان، وإن كانت مُسَوَّرة، فإن كان السور كلًّا أو ما في معناه فالقضية كلية، ككل إنسان، أو عامة الإنسان حيوان، وإن كان بعضًا أو ما في معناه فجزئية، كبعض الإنسان، أو واحد من الإنسان حيوان.

فتلخص أن القضايا أربعة: شخصية: إن كان موضوعها جزئيًا؛ كزيد كاتب، ومهملة: إن كان كليًا، ولم تُسَوَّر كالإنسان حيوان، وكلية: بأن سُوِّرَت بالسور الكلي ككل إنسان حيوان، وجزئية: إن سُوِّرَت بالسور الجزئي كبعض الإنسان حيوان.

وكل من هذه الأربعة إما أن يكون موجبًا- كما تقدم- أو سالبًا؛ كزيد ليس بكاتب، والإنسان ليس بحجر، ولا شيء من الإنسان بحجر، وبعض الإنسان ليس بحجر، فتكون الأقسام ثمانية.

والأول من كل واحد يسمى: موضوعًا، والثاني يسمى: محمولًا، وهو المشار إليه بقوله: «والأول ...» البيت.

واعلم أن المصنف قال في تعريف القضية: «ما احتمل الصدق» ولم يقل: والكذب؛ للاكتفاء، وتعليم الأدب في التعبير.

ثم قال:

٥٧. وَإِنْ عَلَى التَّعْلِيقِ فيها قَدْ حُكِمْ	فَإِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ وَتَنْقَسِمْ
٥٨. أَيْضًا إِلَى شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَهْ	وَمِثْلُهَا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَهْ
٥٩. جُزْآهُمَا مُقَدَّمٌ وَتَالِي	أَمَّا بَيَانُ ذاتِ الاتِّصَالِ
٦٠. ما أَوْجَبَتْ تَلازُمَ الْجُزْأَيْنِ	وَذاتُ الانْفِصَالِ دُونَ مَيْنِ
٦١. ما أَوْجَبَتْ تَنَافُرًا بَيْنَهُمَا	أَقْسامُهَا ثَلاثَةٌ فَلْتُعْلَمَا

٦٢. مانِعُ جَمْعٍ أَوْ خُلُوٍّ أَوْ هُمَا   وَهْوَ الحَقِيقِيُّ الأَخَصُّ فَاعْلَمَا

أقول: لما تكلم عن القضية الحملية أخذ يتكلم عن الشرطية، لأن الأولى جزء من الثانية، والجزء مقدم على الكل، وعَرَّفها بقوله: «وإن على التعليق ...» البيت.

يعني أن القضية الشرطية: ما تركبت من جزأين، ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط أو عناد.

كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، العدد إما زوج وإما فرد، فالأولى تسمى شرطية متصلة، والثانية تسمى شرطية منفصلة، وأول كل منهما يسمى: مُقَدَّمًا، والثاني يسمى: تاليًا.

١- فالشرطية المتصلة: ما أوجبت تلازم الجزأين، بأن يكون أحدهما لازمًا للآخر كالمثال المتقدم، فإن طلوع الشمس ملزوم لوجود النهار.

٢- والشرطية المنفصلة: ما أوجبت- أي: دلت على- التنافر بينهما، فإن الزوجية في المثال المتقدم منافرة للفردية، وهي ثلاثة أقسام:

مانعة جمع: وهي ما دلت على عدم صحة الاجتماع بين المقدم والتالي، وإن جوزت الخلو؛ كقولنا: الجسم إما أبيض وإما أسود، فإن الجمع بين البياض والسواد ممتنع، ويجوز الخلو عنهما بكونه أحمر مثلًا.

ومانعة خلو: وهي ما دلت على امتناع الخلو من طرفيها، وإن جوزت الاجتماع؛ كقولنا: زيد إما في البحر، وإما أن لا يغرق، فإن الخلو عن

الطرفين ممتنع، ويجوز الجمع بأن يكون في نحو مَرْكب.

ومانعة جمع وخلو: وهي ما دلت على امتناع الجمع والخلو؛ كقولنا: العدد إما زوج أو فرد، فالزوجية والفردية لا يجتمعان، ولا يخلو العدد عنهما.

وهي أخص من مانعة الجمع لمنعها الخلو، ومن مانعة الخلو لمنعها الجمع.

فبينها وبين كل منهما العموم والخصوص المطلق، وتسمى حقيقية، لأنها أحق باسم الانفصال.

ولم يبين المصنف أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة ولا أسوارها كما فعل في الحملية تقريبًا على المبتدئ، وذلك في المطولات.

*****

ثم قال:

فصل في التناقض

٦٣. تَناقُضٌ خُلْفُ القَضِيَّتَيْنِ فِيْ كَيْفٍ وَصِدْقٌ واحِدٍ أَمْرٌ قُفِيْ

٦٤. فَإِنْ تَكُنْ شَخْصِيَّةً أَوْ مُهْمَلَهْ فَنَقْضُها بِالْكَيْفِ أَنْ تُبَدِّلَهْ

٦٥. وَإِنْ تَكُنْ مَحْصُورَةً بِالسُّورِ فَانْقُضْ بِضِدِّ سُورِهَا الْمَذْكُورِ

٦٦. فَإِنْ تَكُنْ مُوجَبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُها سَالِبَةٌ جُزْئِيَّهْ

٦٧. وَإِنْ تَكُنْ سَالِبَةً كُلِّيَّهْ نَقِيضُها مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ

أقول: التناقض حكم من أحكام القضايا كالعكس، ذكرهما المصنف

للاحتياج إليهما، ومعنى التناقض في الأصل: ثبوت الشيء وسلبه؛ كزيد ولا زيد، وزيد كاتب وزيد ليس بكاتب.

ومعناه هنا: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث تصدق إحداهما، وتكذب الأخرى.

فخرج «باختلاف القضيتين»: اختلاف المفردين، كزيد، ولا زيد.

و«بالإيجاب والسلب» المعبر عنه عندهم بالكيف: الاختلاف بالكم المعبر عنه عندهم بالكلية والجزئية؛ ككل إنسان حيوان، وبعض الإنسان حيوان.

و«بحيث تصدق إحداهما، وتكذب الأخرى»: قولنا: زيد فاضل، زيد ليس بفاسق، لاتفاقهما على الصدق.

مثال ما انطبق عليه تعريف المصنف: زيد عالم، زيد ليس بعالم، وهذا بالنسبة لغير المُسَوَّرة، أما هي فلابد من الاختلاف في الكم أيضًا.

مثال التناقض في القضايا الأربعة- على ما ذهب إليه المصنف- في الشخصية: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب.

وفي المهملة: الإنسان حيوان، الإنسان ليس بحيوان.

وفي الكلية: كل إنسان حيوان، بعض الإنسان ليس بحيوان.

وفي الجزئية: بعض الإنسان حيوان، لا شيء من الإنسان حيوان.

ولكن الذي يدل عليه كلامه الآتي من أن المهملة في قوة الجزئية يوافق قول غيره من المحققين: إن نقيض المهملة سالبة كلية، فنقيض الإنسان حيوان: لا

شيء من الإنسان بحيوان، فتكون المهملة داخلة في المسورة بالسور الجزئي.

واعلم أن التناقض لا يتحقق بين القضيتين إلا مع اتفاقهما في وحدات ثمانٍ مذكورة في المطولات ترجع إلى وحدة واحدة، وهي اتحاد النسبة الحكمية.

فتلخص أن: القضيتين الشخصيتين تناقضهما يتحقق بالاختلاف في الكيف مع الاتفاق في الوحدات، وأن المسورتين يتحقق تناقضهما باختلاف في الكيف والكم، مع الاتفاق فيما ذُكر، والله أعلم.

*****

ثم قال:

فصل في العكس المستوي

٦٨. العَكْسُ قَلْبُ جُزْأَيِ القَضِيَّهْ   مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَالكَيْفِيَّهْ

٦٩. وَالكَمِّ إِلَّا الْمُوجَبَ الكُلِّيَّهْ   فَعَوَّضُوها الْمُوجَبَ الْجُزْئِيَّهْ

٧٠. وَالعَكْسُ لازِمٌ لِغَيْرِ مَا وُجِدْ   بِهِ اجْتِمَاعُ الخِسَّتَيْنِ فَاقْتَصِدْ

٧١. وَمِثْلُها الْمُهْمَلَةُ السَّلْبِيَّهْ   لأَنَّهَا فِي قُوَّةِ الْجُزْئِيَّهْ

٧٢. وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبٍ بِالطَّبْعِ   وَلَيْسَ فِي مُرَتَّبٍ بِالوَضْعِ

أقول: العكس في اللغة: التحويل.

وفي الاصطلاح ثلاثة أقسام:

(١) عكس مستوٍ.

(٢) وعكس نقيض موافق.

(٣) وعكس نقيض مخالف.

ومتي أطلق العكس فالمراد به الأول، فتقييد المصنف العكس بالمستوي زيادة إيضاح للمبتدئ، وعرّفه المصنف بقوله: «العكس ...» إلخ.

يعني: أن العكس: هو أن يصير المحمول موضوعًا، والموضوع محمولًا، مع بقاء الصدق والكيف والكم.

مثال ذلك: بعض الإنسان حيوان، عكسه: بعض الحيوان إنسان.

فالقضية الأولى موجبة جزئية صادقة، والثانية كذلك.

ويستثنى من هذا الضابط: الموجبة الكلية، فإن عكسها موجبة جزئية، كقولنا: كل إنسان حيوان، عكسه: بعض الحيوان إنسان.

والعكس لازم لكل قضية لم يجتمع فيها خستان، وهما السلب والجزئية، فتخرج السالبة الجزئية، والمهملة السلبية، لأنها في قوتها، ويبقى الشخصية بقسميها، أعني: الموجبة والسالبة، والكلية كذلك، والجزئية الموجبة، والمهملة الموجبة.

فالشخصية الموجبة: زيد كاتب، عكسها: بعض الكاتب زيد.

والسالبة إن كان محمولها جزئيًا انعكست كنفسها، كقولنا: زيد ليس بعمرو، وعكسه: عمرو ليس بزيد، وإن كان كليًا انعكست إلى سالبة كلية، نحو: زيد ليس بحمار، عكسه: لا شيء من الحمار زيد.

والكلية الموجبة عكسها جزئية موجبة، نحو: كل إنسان حيوان،

عكسه: بعض الحيوان إنسان.

والسالبة تنعكس كنفسها، نحو: لا شيء من الإنسان بحجر، عكسه: لا شيء من الحجر بإنسان.

والجزئية الموجبة تنعكس كنفسها، نحو: بعض الإنسان حيوان، عكسه: بعض الحيوان إنسان.

والمهملة الموجبة تنعكس كنفسها، أو إلى الموجبة الجزئية، نحو: الإنسان حيوان، عكسه: الحيوان إنسان، أو: بعض الحيوان إنسان.

وأما الجزئية السالبة، نحو: بعض الحيوان ليس بإنسان، والمهملة السالبة، نحو: الحيوان ليس بإنسان، فلا عكس لهما كما تقدم.

ثم إن العكس لا يكون إلا في القضايا ذات الترتيب الطبيعي، وهي الحمليات، والشرطيات المتصلة، وأما القضايا المرتبة بحسب الوضع فقط، وهي الشرطيات المنفصلة فلا عكس لها، وهذا معنى قوله: « وَالعَكْسُ فِي مُرَتَّبِ....» البيت.

*****

ثم قال

باب في القياس

٧٣. إنَّ القِياسَ مِنْ قَضَايا صُوِّرا ... مُسْتَلْزِمًا بِالذَّاتِ قَوْلًا آخَرَا

٧٤. ثُمَّ القِيَاسُ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ... فَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاقْتِرَانِي

٧٥. وَهُوَ الَّذي دَلَّ على النَّتِيجَةِ ... بِقُوَّةٍ وَاخْتَصَّ بالحَمْلِيَّةِ

٧٦. فَإِنْ تُرِدْ تَرْكِيبَهُ فَرَكِّبَا ... مُقَدِّمَاتِهِ عَلى مَا وَجَبَا

٧٧. وَرَتِّبِ المُقَدِّماتِ وَانْظُرا ... صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدٍ مُخْتَبِرا

٧٨. فَإِنَّ لازِمَ المُقَدِّماتِ ... بِحَسَبِ المُقَدِّماتِ آتِ

٧٩. وَما مِنَ المُقَدِّماتِ صُغْرَى ... فَيَجِبُ انْدِراجُها في الكُبْرى

٨٠. وَذاتُ حَدٍّ أَصْغَرٍ صُغْراهُما ... وَذاتُ حَدٍّ أَكْبَرٍ كُبْراهُما

٨١. وَأَصْغَرٌ فَذاكَ ذُو انْدِراجِ ... وَوَسَطٌ يُلْغَى لَدَى الإِنْتاجِ

أقول: هذا شروع في مقاصد التصديقات، وهو القياس، ومعناه لغة: تقدير شيء على مثال شيء آخر.

واصطلاحًا: لفظ تركب من قضيتين فأكثر، يلزم عنهما لذاتهما قول آخر.

والأول يسمى: قياسًا بسيطًا، والثاني يسمى: قياسًا مركبًا- وسيأتي في كلامه- وإنه يرجع إلى البسيط.

مثال الأول: العالم متغير، وكل متغير حادث، يلزم عنه: العالم حادث.

ومثال الثاني: النبّاش[1] آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، يلزم عنه: النباش تقطع يده.

فخرج بقيد «التركيب من قضيتين»: اللفظ المفرد، والقضية الواحدة.

وخرج «بالقول الآخر»: ما إذا كان القول أحد المقدمتين؛ كقولنا: كل إنسان ناطق، وكل ناطق بشر، فإن النتيجة وهي: كل إنسان بشر، هي إحدى المقدمتين.

وخرج بقولنا: «لذاته»: ما إذا كان القول الآخر لا لذات القضيتين، كقولنا: زيد مساوٍ لعمرو، وعمرو مساوٍ لبكر، فالنتيجة وهي: زيد مساوٍ لبكر، ليست لازمة لذات المقدمتين، بل بواسطة مقدمة أجنبية، وهي مساوي المساوي لشيء مساوٍ لذلك الشيء.

ثم إن القياس ينقسم إلى قسمين:

(١) اقتراني. (٢) وشرطي.

والثاني يأتي في قوله: «ومنه ما يدعى بالاستثنائي ...» إلخ.

والأول: هو ما دل على النتيجة بالقوة، أي: بالمعنى، بأن تكون النتيجة

---

(١) نَبَشَ البَقْلَ والمَيِّتَ، أي: استَخْرَجَهُ، وبابه نَصَر، ومنه النَّبَّاش. انظر: «مختار الصحاح» ص (٢٦٨).

مذكورة فيه بمادتها لا صورتها؛ كالعالم حادث- فيما تقدم.

وخرج بذلك: القياس؛ فإنه دال على النتيجة بالفعل، أي: ذُكِرت فيه النتيجة بمادتها وصورتها؛ كقولنا: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، لكنه إنسان، ينتج: فهو حيوان، وهذه النتيجة ذُكِرت في القياس بمادتها وهيئتها، كذا قالوا، والذي يظهر أن هذا بحسب الظاهر، لأن النتيجة لازم القياس، ولا يصح أن يكون اللازم جزءًا من الملزوم، بل هو مغاير له فافهم.

ويتركب هذا القياس من الحمليات والشرطيات، وأما قول المتن: «واختص بالحملية» فجرى على الغالب.

فإن أردت تركيب القياس الاقتراني، فركبه على الوجه المعتبر عندهم: من الإتيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب؛ كالتغير في المثال المتقدم.

ومن ترتيب المقدمات- جمع مقدمة، أي: القضية- التي جعلت جزء دليل- سميت بذلك: لتقدمها على المطلوب- فإن لم تكن جزء دليل فلا تسمى مقدمة، بأن تقدم المقدمة الصغرى على الكبرى.

ومن تمييز الصحيح من الفاسد، لأن النتيجة لازم، واللازم بحسب ملزومه، إن صحيحًا فصحيح، وإن فاسدًا ففاسد، فالنتيجة صحيحة إن كان كل من المقدمتين صحيحًا وإلا ففاسدة.

ومن اندراج المقدمة الصغرى في الكبرى، والمراد بالمقدمة الصغرى:

المشتملة على الحد الأصغر، الذي هو موضوع النتيجة؛ كالعالم متغير في المثال المتقدم، وبالكبرى: المشتملة على الحد الأكبر، الذي هو محمول النتيجة؛ ككل متغير حادث، والمتكرر بين الحد الأصغر والأكبر يسمى حدًّا أوسط، وهو الذي يحذف عند أخذ النتيجة؛ كالمتغير فيما تقدم، فقول المصنف: «وأصغر ...» إلخ يُستغنى عنه بقوله: «وما من المقدمات ...» البيت.

*****

ثم قال:

فصل في الأشكال

٨٢. الشَّكْلُ عِنْدَ هَؤُلاءِ النَّاسِ	يُطْلَقُ عَنْ قَضِيَّتَيْ قِيَاسِ
٨٣. مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعْتَبَرَ الأَسْوارُ	إِذْ ذَاكَ بِالضَّرْبِ لَهُ يُشَارُ
٨٤. وَلِلْمُقَدِّمَاتِ أَشْكَالٌ فَقَطْ	أَرْبَعَةٌ بِحَسَبِ الحَدِّ الوَسَطْ
٨٥. حَمْلٌ بِصُغْرَى وَضْعُهُ بِكُبْرَى	يُدْعَى بِشَكْلٍ أَوَّلٍ وَيُدْرَى
٨٦. وَحَمْلُهُ فِي الْكُلِّ ثَانِيًا عُرِفْ	وَوَضْعُهُ فِي الْكُلِّ ثَالِثًا أُلِفْ
٨٧. وَرَابِعُ الأَشْكَالِ عَكْسُ الأَوَّلِ	وَهْيَ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي التَّكَمُّلِ
٨٨. فَحَيْثُ عَنْ هذا النِّظَامِ يُعْدَلُ	فَفَاسِدُ النِّظَامِ ... ...

أقول: لفظ «فصل» ساقط في بعض النسخ.

والشكل يطلق لغة على هيئة الشيء، ومعناه عند المناطقة: هيئة قضيتي قياس.

فـ«عن» في كلام المصنف بمعنى على، وهناك مضاف محذوف، أي: يطلق على هيئة قضيتي قياس من حيث اقتران الحدود فيه، لا من حيث الصور؛ إذ بالنظر لذلك تسمى أنواع القياس: ضروبًا.

وأنواع الشكل أربعة:

لأن الحد الوسط إن كان محمولًا في الصغرى؛ موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول؛ كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث.

وإن كان محمولًا في القضيتين فهو الثاني؛ كقولنا: العالم متغير، ولا شيء من القديم بمتغير.

وإن كان موضوعًا فيهما فهو الثالث؛ كقولنا: العالم متغير، العالم حادث.

وإن كان عكس الأول؛ بأن كان الحد الوسط موضوعًا في الصغرى؛ محمولًا في الكبرى فهو الرابع؛ كقولنا: المتغير حادث، العالم متغير.

واعلم أن المؤلفين جرت عادتهم بالتمثيل بالحروف، كقولهم في الضرب الأول من الشكل الأول: كل (ج ب)، وكل (ب أ)، مكان: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، قصدًا للاختصار، وقد أعرضت عن ذلك ومثلت بالمراد للإيضاح، وإن كان الأوضح منه التمثيل بنحو: كل صلاة عبادة، وكل عبادة تفتقر إلى النية؛ للاقتصار.

وهذه الأشكال في الكمال على هذا الترتيب؛ فالأول أكملها، ويليه الثاني... إلخ.

فإن وجد قياس ليس على هيئة من هذه الهيئات الأربع فنظمه فاسد؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل فرس صهال، فقوله فيما يأتي: «والثاني كالخروج عن أشكاله» تكرار مع هذه لزيادة الإيضاح للمبتدئ.

ثم إن كل شكل من هذه الأشكال الأربعة يتصور فيه ستة عشر ضربًا، لأن لكل من مقدمتيه باعتبار الكلية والجزئية والإيجاب والسلب أربعة أحوال، وكل حالة من حالات الأولى تؤخذ مع أربع حالات الثانية، وليست كلها منتجة، بل المنتج منها ما وجد فيها الشروط التي ذكرها المصنف بقوله:

٨٨.	... ... أَمَّا الأَوَّلُ
٨٩. فَشَرْطُهُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُ	وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً كُبْرَاهُ
٩٠. وَالثَّانِ أَنْ يَخْتَلِفَا فِي الْكَيْفِ مَعْ	كُلِّيَّةِ الْكُبْرَى لَهُ شَرْطٌ وَقَعْ
٩١. وَالثَّالِثُ الإِيجَابُ فِي صُغْرَاهُمَا	وَأَنْ تُرَى كُلِّيَّةً إِحْدَاهُمَا
٩٢. وَرَابِعٌ عَدَمُ جَمْعِ الْخِسَّتَيْنْ	إِلا بِصُورَةٍ فَفِيهَا يَسْتَبِينْ
٩٣. صُغْرَاهُمَا مُوجَبَةٌ جُزْئِيَّهْ	كُبْرَاهُمَا سَالِبَةٌ كُلِّيَّهْ

أقول:

● يشترط لإنتاج الشكل الأول شرطان:

الأول: أن تكون صغراه موجبة، سواء كانت كلية أو جزئية.

والثاني: أن تكون الكبرى كلية، سواء كانت موجبة أو سالبة.

والحاصل من ضرب حالتي الأولى في حالتي الثانية أربعة، وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل.

الضرب الأول: موجبتان وكليتان والنتيجة موجبة كلية كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان حساس، ينتج: كل إنسان حساس.

الضرب الثاني: كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر.

الضرب الثالث: موجبتان والكبرى كلية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا: بعض الإنسان حيوان، وكل حيوان حساس، ينتج: بعض الإنسان حساس.

الضرب الرابع: صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر، ينتج: بعض الإنسان ليس بحجر، فقد أنتج هذا الشكل المطالب الأربعة، وبهذا كان أفضل الأشكال.

● ويشترط لإنتاج الشكل الثاني شرطان:

الأول: أن تختلف المقدمتان في الكيف، بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة.

الثاني: أن تكون الكبرى كلية، فالكبرى إن كانت موجبة فالصغرى سالبة

كلية أو جزئية، وإن كانت الكبرى سالبة فالصغرى موجبة كلية أو جزئية.

والحاصل من ضرب حالتي الكبرى في حالتي الصغرى أربعة، وهي الضروب المنتجة من هذا الشكل، كالشكل الذي قبله.

الضرب الأول: كليتان والكبرى سالبة؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر.

الضرب الثاني: كليتان والكبرى موجبة؛ كقولنا: لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان، ينتج: لا شيء من الحجر بإنسان، فالنتيجة في هذين الضربين سالبة كلية.

الضرب الثالث: موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى؛ كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج: بعض الإنسان ليس بحجر.

الضرب الرابع: سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى؛ كقولنا: بعض الحجر ليس بحيوان، وكل إنسان حيوان، ينتج: بعض الحجر ليس بإنسان، فالنتيجة في هذين الضربين سالبة جزئية، فقد أنتج هذا الشكل السلب فقط: كليًّا في الضربين الأولين، وجزئيًّا في الآخرين.

- ويشترط لإنتاج الشكل الثالث شرطان:

الأول: أن تكون الصغرى موجبة.

الثاني: أن تكون إحدى المقدمتين كلية، فالصغرى إن كانت كلية أنتجت مع الكبرى بأحوالها الأربع، وإن كانت جزئية أنتجت مع

الكبرى الكلية موجبة وسالبة.

فالحاصل: ستة أضرب، وهي المنتجة من هذا الشكل.

الضرب الأول: كليتان موجبتان كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثاني: موجبتان والكبرى كلية، كقولنا: بعض الإنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثالث: موجبتان والصغرى كلية، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ناطق، ينتج: بعض الحيوان ناطق، فهذه الأضرب الثلاثة فيها النتيجة موجبة جزئية.

الضرب الرابع: كليتان والكبرى سالبة والنتيجة سالبة، كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب الخامس: صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية، كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب السادس: موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحجر، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر، فالنتيجة في هذه الأضرب الثلاثة سالبة جزئية.

فعلم أن هذا الشكل لا ينتج إلا الجزئية موجبة في الثلاثة الأُوَل، وسالبة في الثلاثة بعدها.

• ويشترط لإنتاج الشكل الرابع شرط واحد: وهو عدم اجتماع الخستين، إلا في صورة واحدة، والمراد بالخستين: السلب والجزئية.

وعدم اجتماع الخستين صادق بأربعة أضرب، ويزاد على ذلك الصورة المستثناة، فالأضرب المنتجة من هذا الشكل خمسة:

الضرب الأول: كليتان موجبتان، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، ينتج: بعض الحيوان ناطق.

الضرب الثاني: موجبتان والصغرى كلية، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان، ينتج: بعض الحيوان ناطق، فالنتيجة في هذين الضربين موجبة جزئية.

الضرب الثالث: كليتان والكبرى موجبة، كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل ناطق إنسان، ينتج: لا شيء من الحجر بناطق.

الضرب الرابع: كليتان والكبرى سالبة، كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر.

الضرب الخامس: موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى- كما ذكر المصنف- كقولنا: بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بإنسان، ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر، وأن النتيجة في الضربين الأولين: الإيجاب الجزئي، وفي الآخرين: السلب، وفي الثالث: السلب الكلي.

ودليل إنتاج الشكل الثاني: خصوص السلب الجزئي، وإنتاج الثالث:

خصوص الجزئية، وإنتاج الرابع: ما تقدم في المطولات.

ثم قال:

٩٤. فَمُنْتِجٌ لأَوَّلٍ أَرْبَعَةُ كَالثَّانِ ثُمَّ ثَالِثٌ فَسِتَّةُ

٩٥. وَرَابِعٌ بِخَمْسَةٍ قَدْ أَنْتَجَا وَغَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ لَن يُنْتِجَا

أقول: هذا نتيجة ما تقدم من الشروط، وهو ظاهر غني عن الشرح، غير أن المصنف لم يبين ما تركب منه هذه الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة، وقد بينتها في الشرح، وقد كنت نظمت ذلك في أبيات فلنذكرها هنا لتسهل الإحاطة بحفظها وهي هذه:

وَمُنْتِجٌ مِنْ أَوَّلِ الأَشْكَالِ أَرْبَعَةٌ خُذْهَا عَلى التَّوَالِي

كُلٌ فَكُلٌ مُنْتِجٌ كَلَا وَإِنْ يَلِيهِ لا شَيْءٌ فَلَا شَيْءٌ فَمِنْ

بَعْضٌ فَكُلٌّ نَتْجُهُ بَعْضٌ وَمَا بَعْضٌ فَلا يُنْتِجُ لَيْسَ فَاعْلَمَا

والثَّانِ أَيْضاً أَرْبَعٌ كُلٌّ فَلَا وَعَكْسُهُ نَتْجُهُمَا لا فَاعْقِلا

بَعْضٌ فَلا وَلَيْسَ كُلٌّ لَهُمَا لَيْسَ نَتِيجَةٌ فَكُنْ مُسْتَفْهِمَا

وَثَالِثٌ سِتٌّ وَهِيَ كُلٌّ فَكُلْ بَعْضٌ فَكُلٌّ عَكْسُهُ بَعْضٌ فَقُلْ

كُلٌّ فَلَا بَعْضٌ فَلَا كُلٌّ فَفِي بِلَيْسَ فِيهَا النَّتْجُ لَيْسَ فَاقْتَفِي

وَرَابِعٌ خَمْسٌ وَهِيَ كُلٌّ فَكُلْ كُلٌّ فَبَعْضٌ بَعْضُ نَتْجٍ لا تَحِلْ

لاَ كُلَّ لا والعَكْسُ لَيْسَ بَعْضُ لا   يَنْتُجُ لَيْسَ فَافْهَمَنْ وَحَصِّلَا

وقد اقتصرت في بعض الأبيات على «لا» من «لا شيء»، و«ليس» من «ليس بعض»، وأشرت للموجبة الكلية بكل، وللجزئية ببعض، ومن فهم ما قدمته في الشرح فهم معنى هذه الأبيات، ويفهمك الضروب المنتجة من الأشكال الأربعة تفهم أن ما عداها من الضروب التي تتصور في كل شكل عقيم، وقد وضعوا لذلك جدولًا في المطولات يعرف منه العقيم من غيره، واللبيب يقدر على استخراج ذلك الجدول من فهمه ما تقدم، والله أعلم.

*****

ثم قال:

٩٦. وَتَتْبَعُ النَّتِيجَةُ الأَخَسَّ مِنْ   تِلْكَ المقَدِّمَاتِ هَكَذا زُكِنْ

٩٧. وَهَذِهِ الأَشْكالُ بِالحَمْلِيِّ   مُخْتَصَّةٌ وَلَيْسَ بِالشَّرْطِيِّ

٩٨. وَالحَذْفُ فِي بَعْضِ المُقَدِّمَاتِ   أَوِ النَّتِيجَةِ لِعِلْمٍ آتِ

٩٩. وَتَنْتَهِي إِلى ضَرُورَةٍ لِمَا   مِنْ دَوْرٍ أَوْ تَسَلْسُلٍ قَدْ لَزِمَا

أقول: الخسة: السلب والجزئية، والشرف: الإيجاب والكلية، فإذا اشتملت مقدمات القياس على خسة فالنتيجة تابعة لذلك، فخسة السلب وجدت في الضرب الثاني من الشكل الأول في المقدمة الثانية، ولذلك كانت النتيجة سالبة كلية.

وخسة الجزئية في الضرب الثالث منه في المقدمة الأولى، ولذلك كانت النتيجة موجبة جزئية.

واجتمع الخستان في الضرب الرابع منه: الجزئية في المقدمة الأولى، والسلب في الثانية، ولذلك كانت النتيجة سالبة جزئية.

وقوله: «زُكِن» بمعنى علم.

ثم إن هذه الأشكال الأربعة خاصة بالقياس الحملي، أي: ما تركب من القضايا الحملية، ولا تكون في القياس الشرطي، أي: ما تركب من القضايا الشرطية، على ما ذهب إليه المصنف تبعًا لبعض المناطقة، والذي عليه المحققون منهم أنه يكون في المركب من القضايا الشرطية أيضًا؛ نحو: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، وكل ما كان حيوانًا فهو حساس، فينتج: إن كان إنسانًا فهو حساس.

ثم إنه يصح حذف إحدى المقدمتين الأولى أو الثانية أو النتيجة؛ للعلم بالمحذوف.

فمن حَذْف المقدمة الأولى قولك: النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، فالنباش تقطع يده، فقولنا: وكل سارق...إلخ، كبرى لصغرى محذوفة، وهي: النباش سارق.

ومن حَذْف الثانية قولك: الإنسان ناطق، فهو حيوان، فالمحذوف: وكل ناطق حيوان.

ومن حَذْف النتيجة: العالم متغير، وكل متغير حادث، في جواب: ما

الدليل على حدوث العالم؟ وقد تحذف المقدمة والنتيجة معًا كما في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ الآية [الأنبياء: ٢٢]، إذ التقدير: لكنهما لم تفسدا، فلم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى.

ثم إن المقدمات لابد أن تنتهي إلى الضرورة، بحيث لا يحتاج في فهم معناها إلى تأمل، لأنها لو كانت نظرية يتوقف العلم بها على غيرها وذلك الغير يحتاج للنظر فيتوقف على غيره ... إلخ، للزم على ذلك الدور أو التسلسل إن رجعنا للمتوقف عليه الأول، أو ذهبنا لا إلى نهاية، فيتعين أن تكون المقدمات ضرورية أو تنتهي إلى ضرورية.

مثال الأول: الأربعة تنقسم بمتساويين، وكل منقسم بمتساويين زوج، ينتج: الأربعة زوج.

ومثال الثاني: ما إذا أردنا الاستدلال على وجوب وجوده تعالى، فنقول مستدلين بالقياس الاستثنائي: لو لم يكن سبحانه واجب الوجود لكان جائزه، ولو كان جائزه لكان حادثًا، ولو كان حادثًا لافتقر إلى محدث، ولو افتقر إلى محدث لتعدد الإله، ولو تعدد الإله لفسدت السموات والأرض، لكن فسادهما منتفٍ، فانتفى ما أدى إليه من جواز الوجود، وما يترتب عليه، فثبت وجوب وجوده تعالى، فانتهينا إلى مقدمة ضرورية، وهي: لو تعدد الإله لفسدت السموات.

*****

ثم قال:

فصل في الاستثنائي

١٠٠. وَمِنْهُ مَا يُدْعَى بِالاسْتِثْنَائِي يُعْرَفُ بِالشَّرْطِ بِلا امْتِرَاءِ

١٠١. وَهْوَ الَّذِي دَلَّ عَلَى النَّتِيجَةِ أَوْ ضِدِّهَا بِالفِعْلِ لا بِالقُوَّةِ

١٠٢. فَإِنْ يَكُ الشَّرْطِيُّ ذَا اتِّصَالِ أَنْتَجَ وَضْعُ ذَاكَ وَضْعَ التَّالِي

١٠٣. وَرَفْعُ تَالٍ رَفْعَ أَوَّلٍ وَلَا يَلْزَمُ فِي عَكْسِهِمَا لِمَا انْجَلَى

أقول: الترجمة ساقطة في بعض النسخ، وهذا شروع في القسم الثاني من قسمي القياس، وهو القياس الاستثنائي، المسمى أيضًا بالشرطي، باعتبار اشتمال القضية الأولى المسماة بالكبرى على شرط، وباعتبار اشتمال الثانية المسماة بالصغرى على حرف الاستثناء، وهو لكن، فقوله: «ومنه» معطوف على قوله: «فمنه ما يدعي بالاقتراني» فيما تقدم، كما أشرت إليه هناك.

وعرفه المصنف بأنه: ما دل على النتيجة أو ضدها بالفعل، بأن ذكرت فيه النتيجة بمادتها وهيئتها على ما تقدم.

فخرج القياس الاقتراني، فإنه دال على النتيجة بالقوة كما تقدم.

مثال ما دل على النتيجة: قولنا في الاستدلال على حيوانية الشيء: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا لكنه إنسان، ينتج: فهو حيوان، فهذه النتيجة هي تالي الشرطية.

ومثال ما دل على ضد النتيجة، أي: نقيضها: قولنا في الاستدلال على

الحيوانية أيضًا: لو لم يكن حيوانًا لم يكن إنسانًا لكنه إنسان، ينتج: فهو حيوان، فنقيض هذه النتيجة مذكور في القياس، وهو مقدم الشرطية.

ثم إن كان مركبًا من القضايا الشرطية المتصلة أنتج منه ضربان، وهما استثناء عين المقدم، ونقيض التالي.

وأما استثناء عين التالي أو نقيض المقدم فلا ينتجان شيئًا.

مثال ذلك: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، فاستثناء عين المقدم، وهو إنسان ينتج عين التالي وهو حيوان، واستثناء نقيض التالي وهو حيوان ينتج نقيض المقدم وهو إنسان.

وأما استثناء عين التالي وهو حيوان فلا ينتج شيئًا، لأنه لازم، ولا يلزم من ثبوت اللازم ثبوت الملزوم، وكذلك نقيض المقدم لا ينتج شيئًا، لأنه ملزوم، ونفي الملزوم لا يقتضي نفي اللازم بخلافه في الضربين الأولين، فإن نفي اللازم الذي هو التالي يقتضي نفي الملزوم الذي هو المقدم، وثبوت الملزوم الذي هو المقدم يقتضي ثبوت اللازم الذي هو التالي، هذا معنى قول المصنف: «لما انجلى» أي: لما اتضح عندهم من أن نفي اللازم يقتضي نفي الملزوم، وثبوت الملزوم يقتضي ثبوت اللازم، فقول المصنف: «أنتج وضع ذاك» أي: المقدم، بدليل ذكر التالي بعده، والمراد بالوضع: الثبوت، وبالرفع: النفي، وبالعكس: استثناء عين التالي أو نقيض المقدم، فالضروب أربعة، اثنان منتجان واثنان عقيمان.

*****

ثم قال:

١٠٤. وَإِنْ يَكُنْ مُنْفَصِلًا فَوَضْعُ ذَا يُنْتِجُ رَفْعَ ذَاكَ وَالعَكْسُ كَذَا

١٠٥. وَذَاكَ فِي الأَخَصِّ ثُمَّ إِنْ يَكُنْ مَانِعَ جَمْعٍ فَبِوَضْعِ ذَا زُكِنْ

١٠٦. رَفْعٌ لِذَاكَ دُونَ عَكْسٍ وَإِذَا مَانِعَ رَفْعٍ كَانَ فَهْوَ عَكْسُ ذَا

أقول: القياس المركب من الشرطيات المنفصلة إما أن يكون مركبًا من مانعة الجمع والخلو، أو من مانعة الجمع فقط، أو من مانعة الخلو فقط.

فإن كان مركبًا من الأول فأضربه المنتجة أربعة، اثنان من جانب الوضع، واثنان من جانب الرفع.

مثال ذلك: العدد إما زوج وإما فرد، فاستثناء زوج منتج لنقيض فرد، واستثناء فرد منتج لنقيض زوج، واستثناء نقيض كل منهما منتج لعين الآخر.

وإن كان مركبًا من مانعة الجمع فالمنتج منه ضربان، وهما استثناء عين كل من الطرفين، ليحصل نقيض الآخر، وأما استثناء النقيض فلا ينتج شيئًا.

مثال ذلك: إما أن يكون هذا الشيء أبيض، وإما أن يكون أسود؛ فاستثناء أبيض منتج لنقيض أسود، واستثناء أسود منتج لنقيض أبيض، وأما استثناء نقيض كل منهما فلا ينتج شيئًا.

وإن كان مركبًا من مانعة الخلو أنتج منه ضربان، وهما: استثناء نقيض كل من الطرفين، ليحصل عين الآخر، وأما استثناء العين فلا ينتج شيئًا،

عكس المركب من مانعة الجمع.

مثال ذلك: زيد إما في البحر، وإما أن لا يغرق، فاستثناء نقيض في البحر منتج لا يغرق، واستثناء نقيض لا يغرق منتج لفي البحر، فنقول: لكنه ليس في البحر فلا يغرق، ولكنه يغرق فهو في البحر.

*****

ثم قال :

لواحق القياس

١٠٧. وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُرَكَّبَا	لِكَوْنِهِ مِنْ حُجَجٍ قَدْ رُكِّبَا
١٠٨. فَرَكِّبَنْهُ إِنْ تُرِدْ أَنْ تَعْلَمَهْ	وَاقْلِبْ نَتِيْجَةً بِهِ مُقَدِّمَهْ
١٠٩. يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِيبِهَا بِأُخْرَى	نَتِيْجَةٌ إِلَى هَلُمَّ جَرًّا
١١٠. مُتَّصِلُ النَّتَائِجِ الَّذِي حَوَى	يَكُونُ أَوْ مَفْصُولُها كُلٌّ سَوَا

أقول: القياس إن تركب من قضيتين سمي قياسًا بسيطًا، نحو: العالم متغير، وكل متغير حادث، وإن تركب من أكثرِ من قضيتين سمي قياسًا مركبًا، نحو: النبَّاش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده، والنتيجة: النباش تقطع يده.

وهذا القياس ينقسم إلى: «متصل النتائج»: إن ذُكِرَت فيه النتيجة، وجعلت مقدمة صغرى، وركبت مع مقدمة كبرى، وأخذت النتيجة منه،

وجعلت مقدمة كذلك، وهلم جرًّا، كما قال المصنف؛ كقولنا: النباش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، ينتج: النباش سارق.

وتقول: النباش سارق، وكل سارق تقطع يده، ينتج: النباش تقطع يده ... إلى آخر ما تريد.

وإلى «مفصولها»: وهو ما لم تذكر فيه النتائج، كالمثال قبل هذا، والتحقيق أنه يرجع إلى القياس البسيط، لأنه أقيسة طويت نتائجها في الذكر، وهي مرادة في المعنى.

وسمي الأول متصل النتائج؛ لاتصال نتائجه بمقدماته، بخلاف الثاني.

*****

ثم قال :

١١١. وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيٍّ اسْتُدِلْ فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ

١١٢. وَعَكْسُهُ يُدْعَى القِيَاسُ المَنْطِقِي وَهْوَ الَّذِيْ قَدَّمْتُهُ فَحَقِّقِ

١١٣. وَحَيْثُ جُزْئِيٌّ عَلَى جُزْئِيْ حُمِلْ لِجَامِعٍ فَذَاكَ تَمْثِيْلٌ جُعِلْ

١١٤. وَلا يُفِيْدُ القَطْعَ بِالدَّلِيْلِ قِيَاسُ الاسْتِقْرَاءِ وَالتَّمْثِيْلِ

أقول: المفيد للمطلوب التصديقي ثلاثة أقسام:

(١) استقراء (٢) وقياس (٣) وتمثيل.

فالأول: هو الاستدلال على الكلي بالجزئي؛ كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل، بدليل أن الفرس والإنسان والحمار مثلًا كذلك.

والثاني: هو الاستدلال على الجزئي بالكلي، عكس الاستقراء؛ كقولنا: العالم حادث، والدليل على ذلك أنه من أفراد المتغير، وكل متغير حادث، وقد تقدم ذلك بأشكاله.

والثالث: الاستدلال على جزئي بجزئي؛ كالاستدلال على حرمة النبيذ بحرمة الخمر، للجامع بينهما وهو الإسكار، وهما جزئيان من مطلق المسكر.

والمفيد للقطع من هذه الثلاثة القياس، وأما الاستقراء والتمثيل فلا يفيدانه، لاحتمال أن يكون هناك فرد لم يستقرأ؛ كالتمساح، وأن العلة في الجزئي المحمول عليه غير العلة في الجزئي المحمول.

*****

ثم قال:

أقسام الحجة

١١٥. وَحُجَّةٌ نَقْلِيَّةٌ عَقْلِيَّهْ   أَقْسَامُ هَذِي خَمْسَةٌ جَلِيَّهْ

١١٦. خَطَابَةٌ شِعْرٌ وَبُرْهَانٌ جَدَلْ   وَخَامِسٌ سَفْسَطَةٌ نِلْتَ الأَمَلْ

أقول: المراد «بالحجة»: القياس، ولما كان الواجب على المنطقي أن ينظر في مادة القياس وصورته ليعرف جهة الخطأ في القياس - كما يأتي في قول المصنف: «وخطأ البرهان ...» البيت احتاج لبيان مادته، فذكر أن القياس

قسمان:

(١) نقلي: وهو ما كانت مادته مأخوذة من الكتاب والسنة والإجماع.

(٢) وعقلي: وأقسامه خمسة:

أولها: البرهان، وسيأتي في كلام المصنف.

ثانيها: الجدل: وهو ما تركب من قضايا مشهورة، نحو: العدل حسن، والظلم قبيح، أو مسلمة بين الخصمين، سواء كانت صادقة أم كاذبة، ليبنى عليها الكلام في دفع كل من الخصمين صاحبه.

والمقصود منه: قهر الخصم، وإقناع من لا قدرة له على فهم البرهان.

ثالثها: الخطابة: وهو ما تركب من مقدمة مقبولة أو مظنونة؛ فالأولى: كالصادرة من شخص تعتقد صلاحه، والثانية: هي التي يحكم بها العقل بواسطة الظن، مع تجويز النقيض؛ نحو: هذا لا يخالط الناس، وكل من لا يخالط الناس متكبر، فهذا متكبر.

والغرض من الخطابة: ترغيب السامع فيما ينفعه دنيا وأخرى.

رابعها: الشعر: وهو ما تألف من قضايا تنبسط منها النفس أو تنقبض؛ نحو: الخمر ياقوتة سيالة، والعسل مرة مهوعة أو مقيئة.

والغرض منه: انفعال النفس لترغيبها في شيء، أو تنفيرها عنه.

خامسها: السفسطة: وهي ما تألف من مقدمات باطلة شبيهة بالحق؛ كقولنا في صورة فرس في حائط: هذا فرس، وكل فرس صهال، فهذا صهال.

والغرض منها: الإيقاع في الشكوك، والشبه الكاذبة، ويقال لها: مغالطة، ومشاغبة، واستعمالها حرام بجميع أنواعها.

ومن أقبح تلك الأنواع: المغالطة الخارجية: وهي أن يَشْغَلَ المُنَاظِرُ الذي لا فهم له ولا انقياد للحق فهمَ خصمه بما يشوش عليه بكلام قبيح، ليظهر للناس أنه غلبه، ويستر بذلك جهله، وهو كثير في زماننا بل هو الواقع.

فهذا النوع من القياس ينبغي معرفته ليتقى، لا ليستعمل إلا لضرورة له؛ كدفع كافر معاند؛ كالسم لا يستعمل إلا في الأمراض الخبيثة.

ولم يرتب المصنف بين أقسام الحجة العقلية بل ذكرها على ما سمح به النظم وترتيبها على ما ذكرته.

*****

ثم قال:

١١٧. أَجَلُّهَا البُرْهَانُ مَا أُلِّفَ مِنْ ... مُقَدِّمَاتٍ بِاليَقِينِ تَقْتَرِنْ

١١٨. مِنْ أَوَّلِيَّاتٍ مُشَاهَدَاتِ ... مُجَرَّبَاتٍ مُتَوَاتِرَاتِ

١١٩. وَحَدَسِيَّاتٍ وَمَحْسُوسَاتِ ... فَتِلْكَ جُمْلَةُ اليَقِينِيَّاتِ

أقول: أعظم هذه الخمسة: البرهان: وهو ما تألف من مقدمات يقينية، بأن يكون اعتقادها جازمًا مطابقًا ثابتًا لا يتغير.

واليقينيات على ما ذكر المصنف ستة:

الأولى: الأوليات- أي: البديهيات- جمع أولي، وهو ما حكم فيه العقل من غير واسطة تتوقف على تأمل: كالسماء فوقنا، والأرض تحتنا.

الثانية: المشاهدات، وتسمى الوجدانيات، وهي ما تدرك بالحواس الباطنة من غير توقف على عقل؛ كجوع الإنسان وعطشه، ولذاته وألمه.

والثالثة: المجربات: وهي ما حكم به العقل والحس مع التكرر؛ كقولنا: السقمونيا مسهلة، والخمر مسكر.

والرابعة: المتواترات: وهي ما حكم بها العقل مع حاسة السمع؛ كعلمنا بغزة والشافعي، بسبب كثرة المخبرين بذلك الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب.

الخامسة: الحدسيات: وهي ما حكم بها العقل والحس من غير توقف على تكرار؛ كالعلم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس، أي: الظن بذلك ظناً قوياً.

السادسة: المحسوسات: وهي ما يدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس، وكلها في الرأس خاصة به إلا اللمس، فإنه يتعدى إلى بقية البدن، وبعضهم أدخل المحسوسات في المشاهدات بجعلها شاملة لما يدرك بالحواس الظاهرة، فعد اليقينيات خمسة.

ووجه حصر اليقينيات في الستة: أن المعنى إما أن يستقل العقل به فهو

ووجه حصر اليقينيات في الستة: أن المعنى إما أن يستقل العقل به فهو الأوليات، أو لا يحتاج إليه فهو الوجدانيات والمحسوسات، أو يحتاج له ولغيره فهو التجريبيات والمتواترات والحدسيات.

والعلم الحاصل من الثلاثة المتأخرة لا يقوم حجة على الغير، بسبب أنه قد لا تكون له تجربة، ولا تواتر، ولا حدس، لعدم مشاركته في ذلك للمستدل. قاله بعضهم.

*****

ثم قال:

١٢٠. وَفِيْ دَلالَةِ الْـمُقَدِّمَـاتِ عَلَـى النَّتِيْجَـةِ خِـلافٌ آتِ

١٢١. عَقْلِيٌّ أَوْ عَـادِيٌّ أَوْ تَـوَلُّدُ أَوْ وَاجِـبٌ وَالأَوَّلُ الْـمُؤَيَّـدُ

أقول: في إفادة النظر الصحيح للنتيجة أربعة مذاهب:

الأول: أن النتيجة لازمة للنظر لزومًا عقليًا لا تنفك عنه؛ بمعنى أن من علم المقدمتين امتنع أن لا يعلم النتيجة، فالعلم بالنتيجة لازم المقدمتين؛ كلزوم الرؤية للمرئي، وهو مذهب إمام الحرمين[1].

---

(١) إمام الحرمين: هو العلامة، إمام الحرمين؛ أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن

الثاني: أن العلم بالنتيجة عادي يمكن تخلفه عن النظر، لأن النظر مخلوق لله تعالى، والعلم بالنتيجة يوجد عنده لا به، وهذا مذهب الشيخ الأشعري[1].

الثالث: أن العلم بالنتيجة متولد عن النظر؛ بجعل النظر مقدور للناظر مباشرة، فالنتيجة متولدة عنه؛ كتواجد حركة الخاتم عن حركة الإصبع، وهذا مذهب المعتزلة البانين له على أصل مهدوم، وهو أن

=

عبدالله بن يوسف؛ ضياء الدين بن الشيخ أبي محمد الجويني، ولد سنة عشرة وأربعمائة، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. قال ابن السمعاني: كان إمام الأئمة على الإطلاق، المجمع على إمامته شرقًا وغربًا، لم تر العيون مثله. من تصانيفه: «الرسالة النظامية»، وكتاب «البرهان في أصول الفقه»، و«الإرشاد في أصول الفقه»، وكتاب «الإرشاد في أصول الدين» وغيرها. انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٧٠)، و«طبقات الشافعية» (٢/ ٢٥٥).

(١) الأشعري: هو الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، البصري، جده أبو موسى الأشعري؛ صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولد سنة ستين ومائتين، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وقيل: أربع وثلاثين، وقيل غير ذلك في وفاته. من مصنفاته: «الفصول في الرد على الملحدين» ، و«إمامة الصديق» ، و«خلق الأعمال» ، و«الصفات» ، و«مقالات الإسلاميين» ، و«مقالات الملحدين». انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٨٥)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٣/ ٣٤٧: ٤٤٤)، و«طبقات الشافعية» (٢/ ١١٣)، و«شجرة النور الزكية»، لمخلوف ص (٧٩).

العبد يخلق أفعال نفسه.

الرابع: أن النتيجة معلول للنظر، وهو علة، وهذا مذهب الفلاسفة القائلين بتأثير العلة، وهو باطل، لأن العلة لا تفارق معلولها، والنظر لا يجامع النتيجة، لأنه ضد العلم فلا يجامعه.

*****

ثم قال:

خاتمة

١٢٢. وَخَطَأُ البُرْهَانِ حَيْثُ وُجِدَا ... فِي مَادَّةٍ أَوْ صُورَةٍ فَالْمُبْتَدَا

١٢٣. فِي اللَّفْظِ كَاشْتِرَاكٍ أَوْ كَجَعْلِ ذَا ... تَبَايُنٍ مِثْلَ الرَّدِيفِ مَأْخَذَا

١٢٤. وَفِي الْمَعَانِي لالْتِبَاسِ الْكَاذِبَهْ ... بِذَاتِ صِدْقٍ فَافْهَمِ الْمُخَاطَبَهْ

١٢٥. كَمِثْلِ جَعْلِ الْعَرَضِيِّ كَالذَّاتِي ... أَوْ نَاتِجٍ إِحْدَى الْمُقَدِّمَاتِ

١٢٦. وَالْحُكْمِ لِلْجِنْسِ بِحُكْمِ النَّوْعِ ... وَجَعْلِ كَالْقَطْعِيِّ غَيْرِ الْقَطْعِي

١٢٧. وَالثَّانِ كَالْخُرُوجِ عَنْ أَشْكَالِهِ ... وَتَرْكِ شَرْطِ النَّتْجِ مِنْ إِكْمَالِهِ

أقول: الواجب في صحة النتيجة: الاحتراز عن الخطأ في القياس، والخطأ: تارة يكون من جهة مادة القياس، وتارة من جهة صورته.

والأول: إما من جهة اللفظ، أو من جهة المعنى.

أما من جهة اللفظ:

(١) فكاستعمال اللفظ المشترك في القياس، فيُشَبَّه المراد بغيره؛ كقولك: هذه عين- أي: شمس- وكل عين- أي: تُنْبع الماء- سيالة، ينتج: هذه سيالة، وهو باطل، لعدم تكرار الحد الوسط؛ إذ محمول الصغرى غير موضوع الكبرى.

(٢) أو استعمال المباين كالمرادف، كقولك: هذا سيف، وكل سيف صارم، ينتج: هذا صارم، وهو باطل من جهة جعل صارم الذي هو السيف، بقيد كونه قاطعًا، مرادفًا للسيف الذي هو الآلة المعلومة، لا بهذا القيد، وهو مباين له.

وأما من جهة المعنى:

(١) فبأن تلتبس قضية كاذبة بقضية صادقة؛ كقولنا: الجالس في السفينة يتحرك، وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد، ينتج: الجالس في السفينة لا يثبت في موضع واحد، والنتيجة باطلة من جهة جعل الحركة العرضية التي هي محمول القضية الأولى كالحركة الذاتية التي هي موضوع الثانية.

(٢) أو من جهة جعل النتيجة إحدى المقدمتين بتغيرها؛ كقولنا: هذه نقلة، وكل نقلة حركة، ينتج: هذه حركة، وهذه النتيجة إحدى المقدمتين، ويسمى ذلك: مصادرة عن المطلوب، وهو مردود من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين، فلم يحصل علم زائد عليها.

(٣) أو من جهة الحكم على الجنس بحكم النوع؛ كقولنا: الفرس حيوان، وكل حيوان ناطق، ينتج: الفرس ناطق، وهو باطل من جهة الحكم على الحيوان، الذي هو جنس، بحكم الإنسان الذي هو نوع.

(٤) أو من جهة جعل الأمر الوهمي غير القطعي كالقطعي؛ كقولك في رجل يخبط في البحث، وهو بعيد عن الفهم: هذا يتكلم بألفاظ العلم، وكل من يتكلم بألفاظ العلم عالم، ينتج: هذا عالم، وبطلان النتيجة من جهة جعل توهم عالميته كالمقطوع بها.

وأما الخطأ الواقع في القياس من جهة صورته:

(١) فبأن لا يكون على هيئة شكل من الأشكال الأربعة؛ كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حجر جماد، وقد تقدم التنبيه على أن هذا تكرار لزيادة الإيضاح للمبتدئ.

(٢) أو يكون فاقد شرط من شروط الإنتاج المتقدمة للأشكال الأربعة؛ كأن تكون صغرى الشكل الأول المشترط إيجابها سالبة، أو تكون كبراه المشترط كليتها جزئية؛ كقولنا في الأولى: لا شيء من الإنسان بحجر، وكل حجر جسم، ينتج: لا شيء من الإنسان بجسم، وهو باطل، لفقد الشرط، وهو إيجاب الصغرى.

وفي الثانية: كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس، ينتج: بعض الإنسان فرس، وهو باطل، لفقد الشرط، وهو كلية الكبرى، وقس على

ذلك فَقَدَ أيّ شرط من شروط الأشكال الباقية.

*****

ثم قال:

١٢٨. هَذَا تَمَامُ الغَرَضِ الْمَقْصُودِ	مِنْ أُمَّهَاتِ الْمَنْطِقِ الْمَحْمُودِ
١٢٩. قَدِ انْتَهَى بِحَمْدِ رَبِّ الفَلَقِ	مَا رُمْتُهُ مِنْ فَنِّ عِلْمِ الْمَنْطِقِ
١٣٠. نَظَمَهُ العَبْدُ الذَّلِيلُ الْمُفْتَقِرْ	لِرَحْمَةِ المَوْلَى العَظِيمِ الْمُقْتَدِرْ
١٣١. الأَخْضَرِيُّ عَابِدُ الرَّحْمنِ	الْمُرْتَجِي مِنْ رَبِّهِ الْمَنَّانِ
١٣٢. مَغْفِرَةً تُحِيطُ بِالذُّنُوبِ	وَتَكْشِفُ الغِطَا عَنِ القُلُوبِ
١٣٣. وَأَنْ يُثِيبَنَا بِجَنَّةِ العُلَى	فَإِنَّهُ أَكْرَمُ مَنْ تَفَضَّلا

أقول: «الأمهات» جمع أم، وأم كل شيء: أصله، وتقدم مرادفة الأصل للقاعدة، و«المحمود» الخالص من كلام الفلاسفة، والعقائد المنابذة للشريعة، و«الفلق»: الصبح.

و«نظمه» من النظم: هو الكلام المقفى الموزون قصدًا، وهذا النظم من بحر الرجز، وأجزاؤه: مستفعلن ست مرات، و«العبد»: المتصف بالعبودية، وهي غاية التذلل والخضوع، وليس للعبد وصف أشرف منها، ولهذا قدم موصوفها على غيره، و«رحمة» الله: إحسانه، أو إرادة إحسانه، فهي من صفات الأفعال على الأول، ومن صفات المعاني على الثاني.

و«المرتجي» المؤمل، و«المنَّان» فَعَّال من المَنِّ، وهو تعداد النعم، وهو محمود من الله، مذموم من الخلق.

و«المغفرة» الستر، ومعنى إحاطتها بالذنوب ستر جميعها، وكشف الغطاء عن القلوب: عبارة عن زوال الران عنها.

والثواب: جزاء العمل، والعمل لأجل الثواب غير مذموم، وإن كان العمل لذات الله تعالى تعظيمًا له أكمل منه، وقوله: «فإنه أكرم ...» إلخ، علة لقوله: «المرتجي ...» إلى هنا، أي: إنما أملت منه هذه الأمور، لأنه أكرم من تفضل بها، وأفعل التفضيل ليس على بابه، إذ الكرم حقيقة ليس إلا له سبحانه، ولا يخفى ما في طلب المغفرة أولًا، وطلب الثواب ثانيًا من التخلية والتحلية.

*****

ثم قال:

١٣٤. وَكُنْ أَخِيْ لِلْمُبْتَدِيْ مُسَامِحًا ... وَكُنْ لِإِصْلَاحِ الفَسَادِ نَاصِحًا

١٣٥. وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ ... وَإِنْ بَدِيْهَةً فَلَا تُبَدِّلِ

١٣٦. إِذْ قِيلَ: كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيْحَا ... لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيْحَا

١٣٧. وَقُلْ لِمَنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِيْ ... العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلْمُبْتَدِيْ

١٣٨. وَلِبَنِيْ إِحْدَى وَعِشْرِيْنَ سَنَةْ ... مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَةْ

١٣٩. لَا سِيَّمَا فِيْ عَاشِرِ القُرُونِ ... ذِيْ الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ

أقول: طلب المصنف متعطفًا ممن نظر في كتابه أن يسامحه من زلل وقع له فيه، وأن ينصح في إصلاحه، وأن يتأمل في ذلك ولا يعجل، لأن الغالب على المستعجل عدم الإصابة، وتزييف الصحيح لقبح فهمه؛ إذ لو كان فهمه حسنًا لما استعجل.

ثم إن المصنف أمر أن يقال لمن لم يحاول الصواب، أي المقصود من كلامه: العذر حق للمبتدي متأكد، ينبغي أن يُلتمس له، فإنه ابن إحدى وعشرين سنة، ومَنْ هذا سِنُّهُ معذرته مستحسن قبولها، خصوصًا وهو في القرن العاشر المشتمل أهله على الجهل والفساد والفتن، والقرن مائة سنة، وقيل غير ذلك.

فإن قلت: قوله: «وكن لإصلاح الفساد ...» إلخ، يغني عن قوله: «وأصلح الفساد» فما فائدة ذكره بعد؟

قلت: إنه لا يغني عنه، لأن الأول أمر بإصلاح الفساد، والثاني أمر بإصلاحه مع التأمل لا مع السرعة، فمفاد الأول غير مفاد الثاني.

*****

ثم قال:

١٤٠. وَكَانَ فِيْ أَوَائِلِ الْـمُـحَرَّمِ	تَأْلِيْـفُ هَذَا الرَّجَزِ الْـمُـنَـظَّـمِ
١٤١. مِنْ سَـنَـةٍ إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنَ	مِـنْ بَعْـدِ تِسْـعَةٍ مِـنَ الْمِئِيْــنَ
١٤٢. ثُمَّ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ سَرْمَدَا	عَلَى رَسُولِ اللهِ خَيْرِ مَنْ هَــدَى
١٤٣. وَآلِهِ وَصَـحْـبِهِ الثِّـقَاتِ	الـسَّـالِكِيْنَ سُـــبُلَ الـنَّـجَاةِ

١٤٤. مَا قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهارِ أَبْرُجَا وَطَلَعَ البَدْرُ الْـمُنِيـرُ فِي الدُّجَى

أقول: أخبر المصنف أن تأليف هذا الرجز كان في أول المحرم، سنة إحدى وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وتقدم معنى الصلاة، و«السلام»: الأمان من النقائص، و«السرمد»: الدائم، وتقدم معنى الآل والصحب، وتقدم وجه تقديم الآل على الصحب.

وقوله: «ما قطعت شمس النهار ...» إلخ، المقصود منه: التعميم في جميع الأوقات، كما أن قوله فيما تقدم: «ما دام الحجا ...» إلخ.

و«الأبرج» جمع برج، وهو اسم لجزء من اثني عشر جزءًا من الفلك الثامن، وهو مقسوم ثلاثين جزءًا، كل جزء يسمى درجة، والشمس تقطع في كل يوم درجة، فتقطع الفلك في ثلاثمائة وستين يومًا، وهي عدد السنة الشمسية، و«البدر» اسم للقمر ليلة أربعة عشر يومًا من الشهر العربي، و«الدجى» جمع دجية، وهي الظلمة.

وَهَذَا آخِرُ مَا أَرَدْنَا كِتَابَتَهُ، وَنَسْأَلُ مَنْ وَفَّقَنَا لَهُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

